الأمم المتحدة

A/73/653

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – أداء الولاية ٥

ألف – لمحة عامة ٥

باء – تنفيذ الميزانية ٦

جيم – مبادرات دعم البعثة ١٦

دال – تعاون البعثة على المستوى الإقليمي ١٧

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري ١٨

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٩

ثالثا – أداء الموارد ٦٢

ألف – الموارد المالية ٦٢

290119 220119 18-20726 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

باء – معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات ٦٣

جيم – نمط الإنفاق الشهري ٦٤

دال – الإيرادات والتسويات الأخرى ٦٤

هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ٦٥

واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية ٦٥

رابعا – تحليل الفروق ٦٦

خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ٧١

موجز

رُبط مجموعُ نفقات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بهدف العملية من خلال عددٍ من أُطر الميزنة القائمة على النتائج، وهي: دعم عملية الوساطة؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في النزاعات القبلية؛ وتوفير الدعم.

وتكبدت العملية المختلطة نفقات بقيمة ٩٠٨,٣ ملايين دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٩,٧ في المائة (مقارنة بنفقات تبلغ ١ ٠٢٨,١ مليون دولار في الفترة السابقة، بمعدل استخدام للموارد قدره ٩٨,٩ في المائة).

ويُعزى الرصيد الحر البالغ ٢,٧ مليون دولار أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية بمقدار ٥,٥ ملايين دولار، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى أن الاحتياجات كانت أقل مما هو مُدرج في الميزانية في ما يتصل باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى والعمليات الجوية. وقوبل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئياً بارتفاع النفقات المتعلقة بالموظفين المدنيين عما كان مقرراً بما قدره ٢,٣ مليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع تكاليف الموظفين الوطنيين، وارتفاع تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بما قدره ٠,٥ مليون دولار، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المتوسط الشهري لمستويات نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة كان أعلى من المتوسط المقرر.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الفئة	*المخصصات*	*النفقات*	*الفرق*	
			المبلغ	*النسبة المئوية*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٨٦ ٣١٣,٤	٤٨٦ ٨٤٤,٨	(٥٣١,٤)	(٠,١)
الموظفون المدنيون	٢٤٤ ٢٧٠,٠	٢٤٦ ٥٩٣,٧	(٢ ٣٢٣,٧)	(١,٠)
التكاليف التشغيلية	١٨٠ ٣٥٧,٨	١٧٤ ٨٢٥,٩	٥ ٥٣١,٩	٣,١
إجمالي الاحتياجات	**٩١٠ ٩٤١,٢**	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٢ ٦٧٦,٨**	**٠,٣**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ١٦٤,٦	٢٤ ٦٧٤,٠	(٥٠٩,٤)	(٢,١)
صافي الاحتياجات	**٨٨٦ ٧٧٦,٦**	**٨٨٣ ٥٩٠,٤**	**٣ ١٨٦,٢**	**٠,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٩١٠ ٩٤١,٢**	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٢ ٦٧٦,٨**	**٠,٣**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	*الوظائف المقررة*[أ]	*العدد الفعلي (المتوسط)*	*معدل الشواغر (النسبة المئوية)*[ب]
المراقبون العسكريون	١١٩	١١٥	٣,٤
الوحدات العسكرية	١٠ ٦٨٨	١٠ ٩٧٣	(٢,٧)
شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٥٩	١ ٠٨٤	(٢,٤)
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٥٩٨	١ ٥٧٨	١,٣
الموظفون الدوليون	٧٨٩	٦٨٤	١٣,٣
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٩٣	١٦٤	١٥,٠
فئة الخدمات العامة	١ ٨٨٧	١ ٧٩٢	٥,٠
متطوعو الأمم المتحدة			
الوظائف الدولية	١٤٩	١١٦	٢٢,١
الوظائف الوطنية	٤	٤	–
الوظائف المؤقتة[ج]			
الموظفون الدوليون	١٧	١٦	٥,٩
الموظفون الوطنيون	٨١	٧٩	٢,٥
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	–

(أ) يمثل متوسط القوام المقرر.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولاً – مقدمة

١ – وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ (A/71/775)، وتضمنت موارد إجماليها ٧٠٠ ١٢٢ ٠٣٢ ١ دولار (صافيها ٦٠٠ ١٤١ ٠٠٧ ١ دولار). وغطت الميزانية تكاليف ١٤٧ مراقباً عسكرياً و ٦٩٨ ١٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٨٣ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٨٢٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٨٢٦ من الموظفين الدوليين و ٢٢٩ ٢ من الموظفين الوطنيين و ٩٧ موظفاً في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ أفراد مقدَّمين من الحكومات.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بأن ترصد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٥٠٠ ٧١٦ ٠١٦ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر A/71/836/Add.7، الفقرة ٦٨).

٣ – وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٣١٠/٧١، بالدخول في التزامات متعلقة بالعملية بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤ – وبناء على ذلك، أُدرجت الميزانية المنقحة المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/72/563)، وبلغ إجماليها ٨٠٠ ٧٦١ ٩٤٨ دولار (صافيها ١٠٠ ٥٣٦ ٩٢٤ دولار). وغطت الخفض التدريجي للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين من أجل الوصول إلى قوام لا يتجاوز حداً أقصى هو ١٤٢ مراقباً عسكرياً و ٥٩٣ ٨ من أفراد الوحدات العسكرية و ٩٦٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٥٤٠ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة و ٧١٦ موظفاً دولياً و ٨٢٥ ١ موظفاً وطنياً و ٩٧ موظفاً في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة و ١٢٨ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ أفراد مقدَّمين من الحكومات، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بأن ترصد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٩٤١ ٩٣٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (انظر A/72/636، الفقرة ٥٠).

٦ – وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٧٢ ألف، مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٩٤١ ٩١٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٧٧٦ ٨٨٦ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يشمل مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨٦ دولار الذي أذنت به الجمعية العامة سابقاً بموجب أحكام قرارها ٣١٠/٧١. وقد قُسم المبلغ الكلي كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانياً – أداء الولاية

ألف – لمحة عامة

٧ – أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومدّدها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧).

٨ - وتتمثل ولاية العملية المختلطة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور.

٩ - وفي إطار الهدف العام، أسهمت العملية المختلطة في تحقيق عدد من الإنجازات بتحقيق النواتج الرئيسية ذات الصلة بمهمتها، التي ترد في الأطر الواردة أدناه، وهي مجمعة بحسب العناصر التالية: دعم عملية الوساطة؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في النزاعات القبلية؛ وتوفير الدعم.

١٠ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشمل تقرير الأداء هذا، بوجه خاص، مقارنة بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، وبين مؤشرات الإنجاز المقرَّرة والنواتج الفعلية المنجزة قياساً بالنواتج المقرَّرة.

باء - تنفيذ الميزانية

١١ - في القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، مدَّد مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وكرر المجلس تأكيد تأييده للأولويات الاستراتيجية المنقحة التي حددها المجلس للعملية المختلطة في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وأوعز إلى العملية المختلطة أن تواصل مواءمة جميع أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق أولوياتها. وخلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ولايتها بالتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث المبينة في التقرير الخاص الذي أعده الأمين العام عن استعراض العملية (S/2014/138)، وهي: (أ) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقِّعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ب) وحماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ (ج) ودعم الوساطة في النزاعات القبلية، بسبل منها اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقِّعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور تقديم المشورة والدعم التقنيين في عملية الوساطة دعماً لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي أعقاب التوقيع على اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان في آب/أغسطس ٢٠١٦، واصل الممثل الخاص المشترك العمل مباشرة مع حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور بهدف تشجيعها على التوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية ثم بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد ممثلو حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان اجتماعاً في برلين، خلال حدث استضافته مؤسسة برغهوف، لمناقشة اتفاق بشأن المفاوضات المبدئية من شأنه أن يشكل الأساس لاستئناف محادثات السلام في دارفور. وأدى الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية دور الميسِّرين، بحضور النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفة مراقبين. وخلال الاجتماع، وافقت الحركات

غير الموقَّعة على المقترح الداعي إلى التفاوض مع حكومة السودان على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. بيد أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة آليات التنفيذ. فأرجأ الميسِّرون الاجتماع من أجل إجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف والجهات الشريكة والجهات الفاعلة الدولية، ودعوا الأطراف إلى مواصلة التقيُّد بتعهدها بوقف الأعمال القتالية ومواصلة العمل مع الممثل الخاص المشترك من أجل استئناف المحادثات الرسمية بشأن المسائل العالقة.

١٤ - وواصل الممثل الخاص المشترك العمل مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة وحركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة، لكي توافق وتوقع على إطار للمفاوضات المبدئية من شأنه أن ييسِّر التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال القتالية ويؤدي إلى استئناف المفاوضات السياسية. وفي ذلك الصدد، وجه الممثل الخاص المشترك رسالة إلى الأطراف في أيار/مايو ٢٠١٨ اقترح فيها صيغاً جديدة للاتفاق بشأن المفاوضات المبدئية لمعالجة المسألة العالقة بشأن توقيت إنشاء آليات التنفيذ. وعلى الرغم من أن حكومة السودان قد ردت على تلك الرسالة، لم ترد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إجابة من جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم.

١٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعاً مع المبعوث الخاص لوزير الخارجية لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات بدولة قطر، لإطلاعه على الحالة الراهنة لعملية السلام ومناقشة سبل المضي قدماً. وأكد المبعوث الخاص مجدداً التزام حكومته بمواصلة المضي بعملية السلام في دارفور إلى أن تبلغ نهاية منطقية، وتعهد بضمان تنفيذ الاتفاق بشأن المفاوضات المبدئية إلى جانب المجتمع الدولي. وأبلغ الممثل الخاص المشترك المبعوث الخاص أيضاً بأنه يُعتَزَم إنجاز أنشطة عديدة بغية متابعة اختتام عملية برلين بنجاح، الأمر الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

توفير الدعم لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال تيسير اجتماعات آلياتها الرئيسية

١٦ - واصلت العملية تقديم الدعم التقني واللوجستي لإتمام عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، بغرض زيادة إمساك القوى المحلية بزمام أمور عملية السلام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، أنهت لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي مشاورات أولية لمدة يومين، يسّرتها العملية المختلطة وموّلها الاتحاد الأوروبي، مع ٥٢ لاجئاً من دارفور اختيروا من ١٣ مخيماً في أبِشي في شرق تشاد، للاتفاق على طرائق مشاركة اللاجئين في عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وكان الهدف من المشاورات إطلاع اللاجئين على محتويات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتصميم عملية الحوار والتشاور الداخلي، ودور الجهات المحلية صاحبة المصلحة في العملية. ووافق اللاجئون على المشاركة في العملية لكي يتسنى لهم عرض آرائهم بشأن النزاع وعملية السلام في دارفور من أجل إدراجها في الوثيقة الختامية، وأوصوا بإجراء المشاورات على مرحلتين تيسيراً لتوسيع نطاق مشاركة اللاجئين من أهالي دارفور في تشاد.

١٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت العملية المختلطة اجتماعات فنية مع ممثلي مكتب متابعة السلام في دارفور، والهيئات التي ستخلف السلطة الإقليمية لدارفور، ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأكد ممثلو الهيئات أن عدة عوامل قد أعاقت أنشطتها، من بينها الافتقار إلى القدرة والموارد. وأوصي خلال الاجتماع بإنشاء خلية ثلاثية تضم العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والمفوضيات المعتزم إنشاؤها. وعقدت الخلية

الثلاثية اجتماعاً في وقت لاحق من أجل البحث عن السبل الكفيلة بتحسين عملية التعريف بالأنشطة المتعلقة بوثيقة الدوحة والتصدي للتحديات التي تعيق تنفيذها.

١٨ - وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، يسَّرت العملية المختلطة الحوار والتشاور الداخلي في محليات مختلفة في أنحاء السودان. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اختُتمت المشاورات على مستوى المحليات في المحليات الأربع والستين جميعها في دارفور وأربعة اجتماعات تشاور في الخرطوم. وحضر تلك المشاورات مشاركون يمثلون المجتمع المدني، والنازحين، والإدارة الأهلية، والزعماء الثقافيين والدينيين، والرحّل، والمزارعين، والنساء، والشباب، والأوساط الأكاديمية. وتناولت المشاورات مسائل عديدة من ضمنها السلام والأمن؛ والتنمية والخدمات الاجتماعية؛ وعودة النازحين واللاجئين وإعادة توطينهم؛ والحقوق الدستورية والعدالة؛ والمسائل الاجتماعية والثقافية والدينية؛ والحقوق التقليدية لحيازة الأرض وطرق الهجرة؛ ودور الإدارة الأهلية؛ والعدالة والمصالحة.

١٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، يسَّرت العملية المختلطة مؤتمر استعراض عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور بحضور حوالي ٣٠٠ من الجهات المختلفة صاحبة المصلحة، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، والإدارة الأهلية، والنساء، والشباب، والمسؤولين الحكوميين من جميع ولايات دارفور الخمس والخرطوم. وحضر أيضاً الممثل الخاص المشترك، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والسلك الدبلوماسي، وحضر نائب رئيس السودان حفل الافتتاح. وقد نظِّم المؤتمر لإطلاع المجتمع الدولي والمسؤولين الحكوميين على نتائج وتوصيات المشاورات التي أجريت على مستوى المحليات. وشدد نائب الرئيس على تأييد حكومة السودان التامّ لتوصيات ونتائج المشاورات على مستوى المحليات، وأكد أن سلطات الدولة المختصة ستتخذ إجراءات لمتابعة هذه التوصيات.

٢٠ - وواصلت مفوضية وقف إطلاق النار رصد الامتثال لوقف إطلاق النار الدائم وللترتيبات الأمنية النهائية الموضوعة بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ومراقبته والتحقق منه وتقديم تقارير عنه. وعقدت المفوضية خمسة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى ثمانية اجتماعات في المكاتب الفرعية للمفوضية. وواصلت العملية المختلطة توفير الدعم اللوجستي، بما في ذلك حيز المكاتب والنقل، لممثلي الأطراف الموقِّعة الذين كانوا موجودين في أماكن مشتركة مع المفوضية في مقر العملية المختلطة في الفاشر وفي ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور.

٢١ - وتمشياً مع أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، قدمت العملية المختلطة المساعدة التقنية واللوجستية إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور من أجل تسريح ٢ ٤٦٧ مقاتلاً سابقاً من حركات المسلحة الموقعة. وتولت مفوضية وقف إطلاق النار رصد المقاتلين السابقين والتحقق منهم، وقامت العملية بتعبئة معدات لوجستية من أجل إنشاء معسكرات التسريح وتقديم الدعم لدفع بدل إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

٢٢ - وواصلت العملية المختلطة العمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة إعادة إدماج المقاتلين السابقين المسرّحين، بسبل منها المشاركة في اجتماعات تنسيق دورية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمنظمات غير الحكومية المحلية. ورصدت كذلك مشاريع إعادة الإدماج الخاضعة لإدارة البرنامج الإنمائي في أنحاء دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، وكالةَ التنمية

الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وممثلي ثماني دول أعضاء، ومسؤولين في حكومة السودان للقيام بزيارة إلى وسط دارفور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كان الغرض منها إبراز أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار المجتمعي من أجل حشد دعم الجهات المانحة لبرامج من هذا القبيل.

٢٣ - ونفذت العملية المختلطة عمليات لتقييم المخاطر والتخلص من الذخائر في ٣١٨ قرية في مختلف أنحاء دارفور، أسفرت عن تحديد ٢٠٧ من مناطق الخطر وإزالة ٥٠٠ ١٥ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب و ٦٩٥ ٤٠٤ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة التي كانت تشكل خطراً مباشراً على المجتمعات المحلية، وتدميرها بشكل آمن. ونُظمت أيضاً أنشطة التوعية بالمخاطر لفائدة المجتمعات المحلية في القرى وفي مخيمات النازحين لإذكاء الوعي بالأخطار الناجمة عن المواد المتفجرة، واستفاد من هذه الأنشطة بشكل مباشر ٦٠٢ ١٥٣ شخص، منهم نساء وأطفال. وقدمت العملية أيضاً دورات تدريب على قيادة أنشطة إزالة الألغام، والإسعافات الأولية الحيوية، وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، إلى موظفي المركز القومي لمكافحة الألغام من أجل مواصلة بناء قدرات المركز والمساعدة على إمساك القوى الوطنية بزمام الأمور. وأسهمت تلك الأنشطة في حماية المجتمعات المحلية من الخطر الوشيك الناجم عن المتفجرات التي خلّفتها النزاعات المسلحة في أنحاء إقليم دارفور.

المعلومات المستكملة المقدّمة إلى المنظمات الدولية والجهات الشريكة ودوائر العمل الإنساني عن التطورات السياسية

٢٤ - التقى الممثل الخاص المشترك مع رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وناقشا الخطوات الرامية إلى إزالة الحواجز التي تعترض عملية السلام في دارفور؛ وقدم إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عن الحالة الأمنية والإنسانية وعملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود؛ وقدم إحاطة إلى وفدين من كندا والولايات المتحدة وسفيري هولندا والسويد لدى السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بشأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وقدم إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دورتيه ٧٥٤ و ٧٧٨ في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي، عن الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وعن التقدم المحرز في عملية إعادة التشكيل وعملية السلام.

حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدة الإنسانية

٢٥ - ظلت حماية المدنيين عنصراً من أهم العناصر في ولاية العملية المختلطة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وشكلت استراتيجية حماية المدنيين المنقحة، التي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠١٧، تجميعاً للتحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ ولاية حماية المدنيين على المستوى الاستراتيجي في مقابل المستوى التشغيلي، وعلى صعيد مقر البعثة في مقابل الصعيد الميداني العميق. ونُفِّذَت الاستراتيجية المنقحة بما يتماشى مع إعادة تشكيل العملية وما يتصل بذلك من أولويات استراتيجية وأدّت إلى زيادة جهود الدعوة المبذولة لدى سلطات حكومة السودان لبلوغ السكان المتضررين من النزاع ومناطق النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، عززت العملية ما توفره من أنشطة الحماية في مخيمات النازحين والمناطق المحيطة بها والمستوطنات، مع التركيز على المدنيين المعرضين لخطر الاعتداء البدني، ولا سيما النساء والأطفال الذين يزاولون أنشطة لكسب الرزق.

٢٦ - وفي الوقت الذي دعت فيه العملية المختلطة إلى إتاحة الوصول بدون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة في مجال الحماية، فإنها ركزت تركيزاً خاصاً، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، على إعطاء الأولوية من الناحيتين الاستراتيجية والتشغيلية للتهديدات والشواغل المتصلة بالحماية في جميع أنحاء دارفور. وعلى وجه الخصوص، ومن أجل تبيُّن التهديدات المتعلقة بالحماية والمخاطر التي يواجهها الأشخاص المشردون داخلياً الذين يزاولون أنشطة لكسب العيش، انتهت المكاتب القطاعية التابعة للعملية المختلطة من عملية مسح على نطاق إقليم دارفور لحالة الحماية في مناطق الزراعة وكسب العيش. وبناء على ذلك، مكّن المسح العملية المختلطة من إعطاء الأولوية لأنشطة حماية المدنيين.

٢٧ - ومن خلال الوجود في المواقع الميدانية الذي شمل أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة في القطاعات الخمسة والدوريات التي تُيسَّر بانتظام في المناطق التي يزاول فيها المشردون داخلياً أنشطة كسب الرزق، عملت العملية المختلطة بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لتجميع المعلومات المستخدمة لأغراض الإنذار المبكر وتوفيرها. وكان لتحسين التفاعل مع المجتمعات المحلية أهمية أساسية في تحسين التخطيط للدوريات من أجل دعم المدنيين المعرضين للخطر، وتحديداً دعم النازحين والنساء والأطفال، وتنفيذ تدخلات سريعة منسقة ومتكاملة في حالات الطوارئ.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، عملت العملية المختلطة بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة للفريق القطري للعمل الإنساني في القضايا المتصلة بعمليات العودة وإعادة الإدماج وواصلت توفير الحراسة المسلحة وغير ذلك من الدعم اللوجستي إلى الجهات الشريكة الإنسانية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء دارفور. ودعت أيضاً إلى تمكينها وتمكين الجهات الشريكة في مجال الحماية/العمل الإنساني من الوصول بالكامل إلى السكان المتضررين من النزاع.

٢٩ - وبموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، خفّض القوام المأذون به لعنصر الشرطة في العملية المختلطة من ٣ ٤٠٣ أفراد إلى ٢ ٥٠٠ فرد بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبناء على ذلك، أجرت العملية خفضاً تدريجياً لعنصر الشرطة التابع لها خلال فترة الأداء. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان القوام الفعلي لعنصر الشرطة ٢ ٤٥١ فرداً من أفراد الشرطة، يتألفون من ٩١٨ ضابط شرطة و ١ ٥٣٣ من أفراد الشرطة المشكلة وكان له وجود في تسعة مواقع للأفرقة.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الشرطة الحماية البدنية إلى المدنيين في مخيمات النازحين والمناطق المتاخمة لها ومناطق العودة وعلى طول طرق الهجرة من مواقع الأفرقة وقواعد العمليات المؤقتة في أنحاء دارفور. ونفذ العنصر مهام حفظ الأمن في المجتمعات المحلية، بما في ذلك تعميم المنظور الجنساني في هياكل الشرطة المحلية من خلال إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية في وحدات الشرطة المعنية بحماية الأسرة والطفل التابعة لحكومة السودان؛ وزيارة مراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة المحلية؛ ورصد مسارات إحالة ضحايا العنف الجنسي والجنساني؛ ومتابعة حالات العنف الجنسي والجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قدم عنصر الشرطة الدعم لبناء قدرات الشرطة السودانية من خلال توفير خدمات التنمية والتدريب؛ ووضع إجراءات التشغيل الموحدة لتمكين الشرطة السودانية من الوفاء بمعايير الشرطة الدولية؛ وعمل مع قيادة شرطة حكومة السودان لدعم تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين العملية المختلطة والشرطة السودانية؛ واضطلع بالتخطيط المشترك للبرامج من أجل دعم عملية تطوير البنية التحتية للشرطة السودانية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والأقسام الفنية التابعة للعملية.

٣١ - وبموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، خفض القوام المأذون به للعنصر العسكري في العملية المختلطة من ٨٤٥ ١٥ فرداً إلى ٧٣٥ ٨ فرداً بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبناء على ذلك، أجرت العملية خفضاً تدريجياً للعنصر العسكري التابع لها خلال فترة الأداء. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان القوام الفعلي للعنصر العسكري ٠٣٥ ٩ فرداً عسكرياً يتألفون من ١١١ مراقباً عسكرياً و ٩٢٤ ٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية. ونجم ارتفاع مستوى القوات في نهاية فترة الأداء أساساً عن التأخر في إعادة إحدى الكتائب.

٣٢ - وفي إطار إعادة تشكيل العنصر العسكري، أُغلقت ١٠ مواقع للأفرقة كان العنصر العسكري ينفِّذ عملياته انطلاقاً منها فأُعيد تنظيم العنصر من خمسة قطاعات إلى قطاعين، هما القطاع الأول الذي يشمل فرقة عمل جبل مرة التي تغطي منطقة جبل مرة الكبرى، والقطاع الثاني الذي يشمل قوة المساعدة في مجال الأمن والسلامة التي تغطي ما تبقى من منطقة دارفور. وكان القطاع الأول ينفذ عملياته انطلاقاً من ١٠ مواقع، منها قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، واتخذ من زالنجي مقراً له، وكان القطاع الثاني ينفِّذ عملياته من ١٠ مواقع واتخذ من نيالا مقراً له. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان العنصر العسكري ينفِّذ عملياته انطلاقاً من ١٩ موقعاً للأفرقة وقاعدة عمليات مؤقتة واحدة في قولو.

٣٣ - وسيّرت العملية المختلطة دوريات عسكرية ليلية قصيرة المدى وطويلة المدى من أجل حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومعداتها. وساعدت هذه الدوريات وخدمات الحراسة المرافقة للعمليات الإنسانية على تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين في دارفور بأمن وسلامة. وواصلت العملية المختلطة أيضاً تقديم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات العمل الإنساني، وعملت بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل كفالة عقد منتديات التنسيق الميداني المدني - العسكري بانتظام، بما يعزّز توافق الآراء بشأن توفير الدعم اللازم للعناصر الفاعلة في العمل الإنساني.

٣٤ - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم إلى حكومة السودان من أجل إعادة إرساء سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية في المناطق ذات الأولوية من خلال تشييد وإصلاح البنى التحتية لنظام العدالة، بما في ذلك بناء مكتب الادعاء في موريني بغرب دارفور، وإصلاح مكتب النيابة العامة في كتم بشمال دارفور، وبناء المحاكم الريفية في شطايا بجنوب دارفور وأبو مطارق بشرق دارفور، والشروع في بناء المحكمة الريفية في نيرتتي بوسط دارفور. وشيدت العملية أيضاً وحدة صحية وغرفة للمجرمات اللواتي يعانين من مشاكل في الصحة العقلية في أحد سجون النساء في الفاشر بشمال دارفور؛ ومنامة للمجرمات، وحيّزاً ملائماً للأطفال الذين يرافقون أمهاتهم إلى السجن، وجناحاً للزيارات في سجن كتم. وتتولى حكومة السودان مسؤولية أكبر وتمسك بزمام الأمور المتعلقة بزيادة حضور مؤسسات العدالة في دارفور وشيدت في هذا السياق مبانٍ للمحاكم في وسط دارفور، وبدأت عملية بناء مكاتب الادعاء في محليتي ياسين وبحر العرب في شرق دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، زار نائب كبير القضاة في السودان دارفور، وأجرى تقييماً لاحتياجات قطاع العدالة وعقد مشاورات مع العملية المختلطة بغية تعزيز سيادة القانون وتحسين ما يُقدَّم من خدمات العدالة وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء في دارفور.

٣٥ - وعززت العملية المختلطة تعاونها مع السلطة القضائية في السودان ومكتب المدعي العام على الصعيد الاتحادي، مما مكّنها من تنفيذ ولايتها المتمثلة في تعزيز برنامج سيادة القانون من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات. ونظمت العملية المختلطة دورات تدريبية في عدد من مجالات سيادة القانون

لفائدة ١٠٦ من المدعين العامين، بمن فيهم المدعون الخاصون المكلفون بجرائم دارفور ومحققو الشرطة من شمال وشرق وجنوب دارفور.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت العملية المختلطة، بالتعاون الوثيق مع السلطة القضائية في السودان، دليلاً لقضاة المحاكم الريفية كمادة مرجعية لهؤلاء القضاة بشأن الوساطة والفصل في المنازعات القبلية، بما فيها المنازعات على الأراضي. واستفاد ١٨٠ من قضاة المحاكم الريفية من التدريب على هذه المادة المرجعية من أجل تعزيز قدراتهم على حل المنازعات القبلية، بما فيها المنازعات على الأراضي.

٣٧ - ونظمت العملية المختلطة أيضاً دورات تدريبية لفائدة ٥٩٠ من موظفي السجون في مجالات منها حقوق الإنسان وواجبات السجون وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في عمليات السجون وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة في إدارة السجون وعملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني من أجل وضع ثمانية إجراءات تشغيل موحدة الغرض منها تعزيز الإدارة والعمليات في سجون دارفور. وأقرت الادارة العامة للسجون والإصلاح إجراءات التشغيل الموحدة واعتمدتها لاستخدامها في سجون دارفور، وذلك بمناسبة اجتماع اللجنة الوطنية لإدارة السجون الذي عُقد في الفاشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

دعم الوساطة في النزاعات القبلية

٣٨ - ظلت العملية المختلطة تقدم دعمها الواسع النطاق لتسوية النزاعات القبلية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. فقد تعاونت وعملت مع الجهات المعنية المحلية من أجل جمع المعلومات ورصد العلاقات القبلية في جميع أنحاء دارفور. وكلما ظهرت نزاعات قبلية، استخدمت العملية المختلطة علاقاتها القائمة مع القبائل المعنية وقياداتها وكذلك مع السلطات المحلية وسلطات الولايات والسلطات الاتحادية للحث على الحوار والوساطة، وقدمت الدعم لعمليات المصالحة التي بادرت بها القبائل أو السلطات نفسها. وواصلت بناء وتعزيز علاقات عمل ممتازة مع فريق الأمم المتحدة القطري وكيانات المجتمع المدني والهيئات الحكومية على المستوى الاتحادي ومستويي الولايات والمحليات، والزعماء التقليديين، وغيرهم من المستفيدين من خدماتها والجهات المعنية الرئيسية في جميع أنحاء دارفور وفي الخرطوم.

٣٩ - **شمال دارفور** - رصدت العملية المختلطة التوترات المستمرة بشأن ملكية الأراضي بين الشبطية (وهي إحدى عشائر قبيلة الرزيقات الشمالية) والزغاوة في كولقي (على بُعد ٤٣ كيلومتراً إلى الغرب من الفاشر)، وعقدت اجتماعين مع زعماء الإدارة الأهلية في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ للحث على التوصل إلى حل سلمي. وأفاد الزعماء أن الجهود الرامية إلى حل النزاع كانت مضنية لأن أفراد الشبطية واصلوا المطالبة بمغادرة الزغاوة للمحلية بصورة دائمة ومنعوا أغلبية مزارعي الزغاوة من الوصول إلى مزارعهم. ورصدت العملية المختلطة أيضاً توترات بين بني حسين والرزيقات الشمالية بشأن أحد مناجم الذهب في بيهر بورو (على بُعد كيلومترين شمال شرق بلدة السريف) بغية منع تكرار أحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عندما اندلعت أعمال عنف بين الطرفين بسبب حقوق التعدين في منطقة جبل عامر في شمال دارفور وأدت إلى أزمات إنسانية حادة تسببت في وفاة المئات وتشريد الآلاف.

٤٠ - وشجعت العملية المختلطة التعايش السلمي بين الرعاة الرحّل في منطقة سورتونيوكوبي والنازحين في موقع التجمع في سورتوني، بما في ذلك من خلال تنظيم العديد من الاجتماعات مع الجماعتين

والسلطات المحلية وتيسير عقد منتديين منفصلين للتعايش السلمي لفائدة النازحين وزعماء الرحّل في موقع التجمع في سورتوني ومنطقة كوبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤١ - **جنوب دارفور** - رصدت العملية المختلطة التوترات الكامنة بين قبائل السلامات وهبانية، والسلامات والفلاتة، والفلاتة وهبانية، والفلاتة ومساليت. واستمرت النزاعات بين هذه القبائل، وذلك بالأساس بسبب التنافس على ملكية الأراضي. ومن أجل تشجيع الحل السلمي والحث على التعايش السلمي بين تلك القبائل، نظمت العملية المختلطة ١٨ اجتماعاً في جنوب دارفور والخرطوم خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة الحاجة إلى تحسين العلاقات بين القبائل، وضرورة نشر اتفاقات السلام على مستوى القاعدة الشعبية وضرورة أن تعالج حكومة السودان والجهات المعنية الرئيسية بشكل كامل المشاكل المتعلقة بالأراضي التي تمثل الأسباب الجذرية للنزاعات بين القبائل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقّعت السلامات وهبانية اتفاق مصالحة في برام، بدعم من العملية المختلطة، في الوقت الذي عقدت فيه السلامات والفلاتة مؤتمراً للمصالحة في بلدة برام في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أسفر عن التوقيع على اتفاق سلام.

٤٢ - ورصدت العملية المختلطة النزاعات على ملكية الأراضي وشجعت على تسويتها بين التنجور والحوتية في قرية داويس (على بُعد ١٤ كيلومتراً شمال شرق مدينة الكاس)، وبين المهادي والبرقد في منطقة هاش (على بُعد ٥٠ كيلومتراً شمال شرق مدينة قريضة)، وبين الفلاتة والمسيرية في أبو جابرة (على بُعد ٢٨ كيلومتراً شمال مدينة قريضة)، وبين قبيلتي الفلاتة والمساليت في قرية عبدوس (٧ كيلومترات شمال غرب مدينة قريضة). وعقدت قبيلتا المهادي والبرقد مؤتمر مصالحة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، لكنهما لم توقعا اتفاق السلام لأن المهادي استمرت في المطالبة بأجزاء من الأرض.

٤٣ - **شرق دارفور** - في تموز/يوليه ٢٠١٧، وقعت اشتباكات بين قبيلتي المعاليا والرزيقات أسفرت عن مقتل ٤٣ شخصاً. وفي أعقاب الاشتباكات، أصدر والي شرق دارفور مرسوماً يعفي بموجبه ١٩٤ *عمدة* (رؤساء قبائل) من مسؤولياتهم معللاً بفشلهم في منع الاشتباكات المتكررة بين القبيلتين. وواصلت العملية المختلطة رصد النزاعات بين قبيلتي المعاليا والرزيقات، وبين الزغاوة والبرقد، وشجعت على إعادة تنشيط عمليات المصالحة. ودعماً لهذه الجهود، عقدت العملية المختلطة ٢٥ اجتماعاً مع الجهات المعنية الرئيسية في شرق دارفور والخرطوم، ونظمت منتدى للتعايش السلمي حضره ٢٥٠ مشاركاً في قرية دار السلام (على بُعد ١٨ كيلومتراً جنوب غربي أبو كارنكا)، وهي منطقة معرضة لخطر اندلاع النزاعات بين المعاليا والرزيقات، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظمت العملية المختلطة وحكومة ولاية شرق دارفور اجتماعاً للتوعية في شعيرية للتشجيع على تنفيذ اتفاق السلام الموقع بين الزغاوة والبرقد في عام ٢٠٠٦ والحث على التعايش السلمي بين القبيلتين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وقعت الزغاوة والبرقد اتفاق سلام يتناول مسائل مختلفة منها إعادة ممتلكات الزغاوة في شعيرية، وتخصيص الأراضي الزراعية للزغاوة والإدارة الأهلية، والتمثيل السياسي. ورصدت العملية المختلطة تنفيذ الاتفاق، ولاحظت استمرار تباين الآراء بين الطرفين بشأن تخصيص الأراضي، مما قد يؤدي إلى تجدد التوترات بين القبيلتين.

٤٥ - ودعماً لـ ”سياسة الحق في إعادة الأراضي إلى مالكيها“ التي اعتمدتها حكومة السودان، والتي تمثل فرصة للمالكين الأصليين بالمطالبة بحقوق ملكية الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها عن طريق المحاكم الرسمية، نظمت العملية المختلطة وحكومة ولاية شرق دارفور تسع حلقات عمل لفائدة

٥٩٢ مشاركاً للتوعية بهذه السياسة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨. وكانت حلقات العمل بالغة الأهمية للتوعية بالحقوق في الأراضي وإجراءات إعادة الأراضي إلى مالكيها، وأسفرت عن نتائج إيجابية إذ وردت تقارير بإعادة الأراضي إلى مالكيها الأصليين في بعض مناطق شرق دارفور.

٤٦ - **وسط دارفور** - رصدت العملية المختلطة توترات بين قبيلتي السلامات والفور في محلية بنديسي في أعقاب هجمات على بنديسي نفذتها جماعة من السلامات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتعاونت العملية المختلطة مع جميع الجهات المعنية، بما فيها السلطات المحلية، من أجل التشجيع على التسوية السلمية، مما أسفر عن اتفاق قبيلة السلامات على تعويض قبيلة الفور عن الخسائر المتكبدة. ورصدت العملية المختلطة أيضاً توترات بين النازحين في مخيم حصاحيصا للنازحين وشباب بني هلبة تمخضت عن اشتباك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ٣٨ من النازحين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، تابعت العملية المختلطة الجهود المبذولة لتسوية التوترات بين الطرفين، وأبلغها أمين مجلس محلية زالنجي بعدم الشروع في عملية المصالحة لأن النازحين اختاروا عرض المسألة أمام المحكمة. ورصدت العملية المختلطة توترات متكررة بين رعاة رحّل وعناصر من حركة تحرير السودان/جناح عبد الواحد بسبب حوادث سرقة الماشية في نيرتتي وقولو وطور. وللتشجيع على التوصل إلى حل سلمي، عقدت العملية المختلطة ستة اجتماعات مع زعماء كلا الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٧ - وفي إطار جهود العملية المختلطة الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي ومنع العنف القبلي وبناء قدرات الجهات المعنية على حل النزاعات القبلية، نظمت منتديين لفائدة ١٠١ من المشاركين في نيرتتي وزالنجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وشدد المشاركون على الحاجة إلى اتفاق سلام شامل والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية، مع الإشارة إلى أن أي اتفاق سلام ينبغي دعمه بعملية سياسية تتناول مسألة ملكية الأراضي.

٤٨ - **غرب دارفور** - في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نظمت العملية المختلطة حلقة دراسية مخصصة للتوعية لفائدة ١١٧ من المشاركين في مستري وموقع استقرار الرحل في كورشا من أجل نشر نتائج مؤتمر التعايش السلمي المعقود في الجنينة في أيار/مايو ٢٠١٧. ورصدت العملية المختلطة أيضاً النزاعات القائمة بين عشائر قبيلة الرزيقات (أولاد عيد وأولاد زايد والريقات) والزغاوة في قرية هاتام (على بُعد ٢٥ كيلومتراً شرق مدينة كلبس) وبين الزغاوة والمسيرية في قرية مالابيدا (على بُعد ٨ كيلومترات شمال غرب مستري) وشجعت على تسويتها بالوسائل السلمية.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسَّرت العملية المختلطة أيضاً توقيع سبعة اتفاقات سلام ومصالحة بين السلامات والفور في محلية بنديسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبين السلامات وهبانية في برام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ورعاة الماشية من الرزيقات والمزارعين من السلامات في قرية مورول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبين البرقد والزغاوة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وبين المهادي والبرقد في محلية قريضة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وبين السلامات والفلاتة في برام في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٥٠ - وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، وضعت العملية المختلطة ونفذت ٢٣ مشروعاً لتحقيق الاستقرار القبلي في ١٥ محلية في دارفور مما أسفر عن استفادة ما مجموعه ٦٩٢ من المستفيدين المباشرين، من بينهم الشباب المعرضون للخطر وأفراد القبائل في جميع ولايات دارفور الخمس. وبالإضافة إلى توفير التدريب على اكتساب المهارات المهنية ودعم أسباب المعيشة وفرص العمل القصيرة الأجل للشباب

والنساء المعرضين للخطر، قدمت هذه المشاريع أيضاً دعماً داخل القبائل المختارة لمعالجة المسائل المتعلقة بسيادة القانون والتعليم والبنى التحتية العامة والمجتمعية من أجل التعافي المبكر.

الخدمات الاستشارية المقدَّمة على نطاق البعثة ومع الجهات المعنية الأخرى

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى التصدي للعنف القبلي في دارفور، التي اعتُمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعقدت آليات التنسيق الداخلي، المنشأة في إطار الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للعنف القبلي، اجتماعات شهرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرى فيها التأكيد على الحاجة إلى تكثيف العمل مع حكومات الولايات في سبيل تنفيذ حلول دائمة لتسوية النزاعات القبلية، والحاجة إلى مواصلة العمل مع الآليات التقليدية. ومن خلال آليات التنسيق الخارجي على مستوى الدولة في إطار الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للعنف القبلي، دعمت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ولايات دارفور الخمس في وضع خطط متكاملة لتحقيق الاستقرار من أجل تسوية مسألة ملكية الأراضي بالنظر إلى تزايد عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية. وركزت الخطط على توفير الخدمات الأساسية باعتبارها وسيلة لتشجيع العودة واستدامتها ووسيلة لتعزيز العلاقات والتعايش السلمي بين القبائل. وتشمل المشاريع المقترحة ترسيم طرق الارتحال وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والمرافق الصحية ومراكز المياه والبنى التحتية لسيادة القانون.

الأنشطة الفنية وغيرها من الأنشطة البرنامجية

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت العملية المختلطة ما يلي من الأنشطة الفنية وغيرها من الأنشطة البرنامجية:

(أ) بناء وتوطيد السلام: شملت الأنشطة منع نشوب النزاعات القبلية، بما فيها النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحل، من خلال جلسات الحوار والمنتديات وأنشطة التوعية الشاملة للجميع بمشاركة جهات معنية مختلفة على الصعيد المحلي، بمن فيهم النازحون والمجموعات النسائية والمجموعات التي تمثِّل الشباب والسلطات المحلية ولجان حماية الزراعة ولجان التعايش السلمي. ومن خلال الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للعنف القبلي، نفذت العملية المختلطة أنشطة تنسيق مع الجهات الفاعلة على مستوى الولاية شملت مكاتب الولاة ومفوضية أراضي دارفور ومفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ والأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرة على الإنذار المبكر من أجل منع العنف القبلي والتصدي للأخطار المعروفة؛ والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني النسائية والنازحين بشأن تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ما يتصل بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ وتنظيم مشاورات اليوم العالمي المفتوح؛ وتوفير التدريب في مجالي الوساطة والتفاوض من أجل دعم المبادرات الجارية لحل النزاعات القبلية في جميع أنحاء دارفور؛

(ب) تحقيق الاستقرار في ما بين القبائل: تم تنفيذ ٢٣ مشروعاً لتحقيق الاستقرار بين القبائل في ولايات دارفور الخمس، وتتمثل في توفير التدريب على اكتساب المهارات المهنية، ودعم سبل كسب الرزق وفرص العمل لمدة قصيرة لفائدة الشباب والنساء المعرضين للخطر. وقدمت المشاريع الدعم أيضاً للقبائل المختارة بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون ودعم مؤسسات الولايات والتعليم والبنى التحتية المجتمعية لتحقيق الإنعاش المبكر؛

(ج) حقوق الإنسان: شملت الأنشطة رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ والدعوة والحوار بشأن مسائل حماية حقوق الإنسان؛ ودعم بناء القدرات من أجل تعزيز العدالة الانتقالية وآليات حقوق الإنسان المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وتقديم الدعم للإصلاح التشريعي ورصد الأثر الخفيف ومراقبة المحاكمات، بما في ذلك القضايا المعروضة على المحكمة الخاصة لجرائم دارفور؛ وإسداء المشورة إلى لجان الولايات بشأن مكافحة العنف ضد المرأة؛

(د) سيادة القانون: حصلت حكومة السودان على الدعم المستمر من أجل إعادة إرساء منظومة العدالة الجنائية في المناطق ذات الأولوية من خلال بناء وإصلاح البنى التحتية لنظام العدالة، بما في ذلك بناء مكتب المدعي العام في موريني بغرب دارفور، وتأهيل مكتب المدعي العام في كتم بشمال دارفور، وبناء محكمة ريفية في كل من شطاية بجنوب دارفور، وأبو مطارق بشرق دارفور، والشروع في بناء محكمة ريفية في نيرتتي بوسط دارفور. ونفذت العملية المختلطة أنشطة أخرى منها وضع دليل لقضاة المحاكم الريفية، بالتعاون مع السلطة القضائية في السودان، كمادة مرجعية لقضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة والفصل في المنازعات القبلية؛ وتنظيم حلقات عمل لبناء قدرات المدعين العامين؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني واللوجستي من أجل تحسين البنى التحتية للسجون؛ وتوفير التدريب لموظفي السجون؛ وتوفير الدعم التقني لوضع إجراءات تشغيل موحدة تُسهم في تحسين الإدارة والمساءلة في السجون.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية ذات فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية العملية المختلطة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات المقدَّمة وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة. ونفَّذ العنصر جملة أمور منها أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) بشأن إعادة هيكلة العملية المختلطة في ما يتصل بإعادة الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن وإعادة توزيعهم داخلياً.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغت العملية المختلطة ٥٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة وحوّلت ٢٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة إلى وظائف وطنية لتعديل مستويات الملاك الوظيفي على نحو يسمح للعملية المختلطة بتنفيذ ولايتها المنقحة ولمواءمة ملاكها الوظيفي مع مخطط إعادة هيكلتها.

٥٥ - وظلت العملية المختلطة تعتمد اعتماداً شديداً على الدعم الجوي لتلبية احتياجاتها التشغيلية واللوجستية، ويُعزى ذلك أساساً إلى صعوبة التضاريس وقلة ما هو متوافر من البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية في دارفور. وخلال فترة الأداء، شغّلت العملية المختلطة ٤ طائرات ثابتة الجناحين و ١٧ طائرة مروحية في ٣٥ موقعاً، وشمل ذلك ٣١ منصة للطائرات العمودية وأربعة مطارات رئيسية (الفاشر ونيالا والجنينة والخرطوم). وواجهت العملية المختلطة مصاعب في ما يتعلق بعملياتها الجوية، شملت القيود المفروضة على الرحلات الجوية المباشرة بين مواقع الأفرقة في قطاعات مختلفة، وتأخر تجهيز تراخيص دخول/خروج طائرات العملية المختلطة، وضيق الحيز الزمني المتاح للعمليات الجوية في دارفور، والأحوال الجوية غير المواتية، والقيود المفروضة على استخدام مهبط الأُبيِّض كمهبط بديل، وتأخر السلطات في إصدار الموافقة على قوائم الركاب والبضائع وإلغائها للرحلات الجوية في آخر لحظة، مما أدى إلى عرقلة شديدة للعمليات الجوية التي تنفذها العملية المختلطة خلال فترة الأداء.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقتنت العملية المختلطة ٢٠ مولداً كهربائياً عالي التحمل للاستعاضة بها عن المولدات الكهربائية التي لم تعد تصلح للاستعمال وتلك التي انتهت مدة صلاحيتها. وبفضل اقتناء المولدات الكهربائية العالية التحمل، نجحت العملية المختلطة في تقليص تواتر انقطاع الكهرباء وتوفير القدرة الطاقية الاحتياطية اللازمة.

٥٧ - وفي ما يتعلق بالأنشطة المتصلة بأعمال البناء والإصلاح والتجديد، أغلقت العملية المختلطة ١٢ موقعاً من مواقع الأفرقة/مراكز الخفارة المجتمعية ونقلت جميع الأصناف المنقولة من مواقع الأفرقة المذكورة؛ ووسعت تسعة مواقع أفرقة لاستيعاب القوات الإضافية؛ وأنشأت قاعدة عمليات مؤقتة في قولو. وقدمت العملية المختلطة أيضاً تعزيزات أمنية لجميع مواقع الأفرقة ومقار القطاعات لضمان الامتثال الكامل للمعايير الأمنية الدنيا للعمل واقتنت ١٦٠ وحدة اغتسال جاهزة للاستعاضة عن الوحدات المتقادمة التي انتهت نهاية مدة صلاحيتها والتي قد يشكل الاستمرار في استخدامها خطراً على موظفي العملية المختلطة.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوقفت العملية المختلطة خدمة تسع وصلات سواتل وشغلت نظام التخصيص الديناميكي لعرض النطاق الترددي، مما أتاح التقاسم الأمثل لموارد النطاق الترددي الساتلي. وإضافة إلى ذلك، ولتحقيق ملاءمة احتياجات الاتصالات وتوحيدها، استعاضت العملية المختلطة عن بعض أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعززت البنى التحتية القائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملت على مواءمتها، مما أدى إلى تحسين إمكانية الاتصال بالصوت والبيانات والتخفيف من التهديدات المادية والإلكترونية وضمان توافر وموثوقية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة العمليات.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلصت العملية المختلطة موجوداتها من مركبات الركاب الخفيفة بما مجموعه ٥٢٧ مركبة، فتخلصت من ٣٧٩ مركبة منها مادياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين ستتخلص من العدد المتبقي وهو ١٤٨ مركبة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٦٠ - حافظت العملية المختلطة على اتصالاتها المنتظمة مع رؤساء بعثات أخرى عاملة في المنطقة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لضمان تكامل الجهود. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حضر ممثلو العملية المختلطة اجتماع مسؤولي التنسيق في جيش الرب للمقاومة الذي عقد في عنتيبي بأوغندا ناقشوا فيه مسائل هامة. لكن الاجتماع الخامس للمنتدى الإقليمي الذي كان من المقرر أن تستضيفه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عنتيبي لم يُعقد بسبب تضارب في المواعيد.

٦١ - وبالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي ومركز دراسات العنف والمصالحة، نظمت العملية المختلطة حلقة عمل تشاورية بشأن آليات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وذلك في تموز/يوليه ٢٠١٧ في أديس أبابا بإثيوبيا، بهدف تعزيز التعاون بين الآليات وتعزيز تنفيذ ولاية كل منها. واستفادةً من الزخم المتولد في حلقة عمل أديس أبابا، يسَّرت العملية المختلطة حلقة عمل ثانية في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لدعم آليات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان ولوضع خطة عمل مشتركة.

٦٢ - وواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك ما يقدِّمه من دعم إلى العملية المختلطة، في مجالات الإلحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمزايا والمرتبات، ومدفوعات المورِّدين، والاستحقاقات، والسفر الرسمي، وتجهيز المطالبات، وخدمات أمين الصندوق، والتدريب، وخدمات المؤتمرات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

٦٣ - وواصلت العملية المختلطة الاعتماد على المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي لترشيد خدمات الشراء في منطقتي وسط أفريقيا وشرقها عن طريق التخطيط المشترك لعمليات الشراء على الصعيد الإقليمي، ووضع استراتيجية شراء إقليمية، وإدارة شؤون المورِّدين الإقليميين، وتوحيد الاحتياجات بالنسبة للعقود الإطارية الإقليمية. ولهذا الغرض، خُصصت خمس وظائف (وظيفة برتبة ف-٣ وأربع وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) تمولها العملية المختلطة في المكتب الإقليمي للمشتريات في عنتيبي، ضمن إدارة شعبة المشتريات في الأمانة العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

٦٤ - على المستوى الاستراتيجي والسياساتي، عقدت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري اجتماعات منتظمة لتقديم التوجيه والدعم إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى رؤساء عناصر العملية المختلطة بشأن قضايا معقدة متصلة بتنسيق أنشطة الطوارئ والحماية والعمل الإنساني والإنعاش والتنمية في دارفور، بما في ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل. وشارك نائب الممثل الخاص المشترك والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان في رئاسة هذه الاجتماعات، مع التناوب في عقد الاجتماعات بين الخرطوم والفاشر. واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك الإنذار المبكر بالتهديدات والمخاطر المحدقة بمجال الحماية، وكذلك الاهتمامات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالحماية. واجتمعت مجموعة الحماية المشتركة ومجموعات الحماية المشتركة القطاعية بصورة منتظمة على مستوى مقر العملية وعلى مستوى القطاعات لإسداء التوجيه في مجال الاستراتيجيات والسياسات والعمليات لتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين، وتحديد واستعراض مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بكل قطاع، وكفالة الاستجابة المناسبة للاهتمامات المتعلقة بالحماية.

٦٥ - وواصلت هياكل التنسيق المدني - العسكري العمل على مستوى مقر العملية المختلطة والقطاعات من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع بفضل تعزيز تنسيق الحراسة العسكرية اللازمة للجهات الشريكة في المجال الإنساني. وشمل ذلك منتديات التنسيق المدني - العسكري على مستوى الولايات وعلى مستوى الفريق الاستشاري المدني - العسكري في المقر، برئاسة كل من العملية المختلطة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكان لهذه المنتديات دور هام في تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والترتيبات اللوجستية لدعم العمليات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور.

٦٦ - واشتركت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم ١٣ حلقة عمل لفائدة ١ ٢٨٠ مشاركاً في جميع أنحاء دارفور بشأن التعايش السلمي وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وإدارتها. وكان من بين المشاركين جهات معنية مختلفة، شملت النازحين، والمزارعين، ومجتمعات الرحل، والنساء، والشباب، والفئات الإثنية المختلفة، والإدارة الأهلية والقيادات المجتمعية والسلطات الدينية والمحلية وكذلك الحكّامات.

٦٧ - وشاركت العملية المختلطة في رئاسة اجتماعات فريق الأمم المتحدة التنسيقي المعني بسيادة القانون في دارفور، في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون وحقوق الإنسان في دارفور، الذي هو بمثابة آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتنسيق والرقابة وهدفه ضمان اتباع نهج متكامل ومنسق وشامل لـ ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' تجاه سيادة القانون وتقديم الدعم إلى مؤسسات العدالة في دارفور. ويتألف الفريق التنسيقي من العناصر الفنية في العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. ونفذت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري معاً مشاريع مولتها حكومة كندا في مجالات العدالة والسجون والشرطة في إطار البرنامج المشترك.

٦٨ - ودعمت العملية المختلطة السلطات الوطنية وآليات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في الاضطلاع بولاياتها بمزيد من الفعالية عن طريق بناء قدراتها بفضل التدريب على المعايير والاستراتيجيات الدولية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وتعاونت العملية المختلطة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون وحقوق الإنسان لتنظيم ست حلقات عمل في شمال دارفور لفائدة المدعين العامين وأفراد الشرطة والمحامين ولجنة الولاية المعنية بالعنف الجنساني وفريق الأمم المتحدة القطري والنازحين. وجرى تبادل المعلومات مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال آليات الإبلاغ مثل مجموعة الحماية المشتركة وآلية الرصد والإبلاغ وترتيب الرصد والإبلاغ والإطار الاستراتيجي المتكامل.

٦٩ - وواصلت العملية المختلطة العمل بصفها أمانة فرقة العمل القطرية المكلفة برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وعلى أساس فصلي، تم وضع تقرير موحّد عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة في دارفور في حق الأطفال وتقديمه كإسهام في المذكرة الأفقية الشاملة التي يُصدرها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وفي التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. وواصلت العملية المختلطة أيضاً التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية على مستوى الولايات من خلال الاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في رئاسة الاجتماع الشهري للفريق العامل لآلية الرصد والإبلاغ، الذي يعمل من أجل التحقق من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتوثيقها.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: دعم عملية الوساطة

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة دعم الحركات الموقِّعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في تنفيذها للوثيقة، ودعم الحركات غير الموقعة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع حكومة السودان على أساس وثيقة الدوحة. وواصل الممثل الخاص المشترك دعم الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ للوساطة بين حكومة السودان والحركات غير الموقّعة، بهدف تشجيعها على وقف الأعمال القتالية وتوقيع اتفاق لوقف الأعمال القتالية ومواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق إحلال سلام شامل. واجتمعت حكومة السودان والحركات غير الموقِّعة في برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٨ تحت رعاية مؤسسة برغهوف لمناقشة إطار للمفاوضات المبدئية، بمشاركة الممثل الخاص المشترك. غير أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة آليات التنفيذ. وبعث الممثل الخاص المشترك برسالة إلى حكومة السودان والحركات غير الموقِّعة في دارفور

في أيار/مايو ٢٠١٨ مُقترِحاً فيها صيغاً جديدة لاتفاق المفاوضات المبدئية من أجل تناول المسألة الخلافية المتمثلة في توقيت إنشاء آليات التنفيذ. وعلى الرغم من أن حكومة السودان قد استجابت بشكل إيجابي للممثل الخاص المشترك في ما يتعلق باقتراحاته الداعية إلى وضع صيغ جديدة لاتفاق المفاوضات المبدئية، لم ترد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إجابة من جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/جناح جبريل إبراهيم. وعلى الرغم من أن أطراف النزاع لم توقع على اتفاق وقف الأعمال القتالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد واصلت تمديد وقف إطلاق النار التي أعلنته من جانب واحد. ومع ذلك، لا يزال جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد خارج عملية السلام وليس جزءاً من ترتيبات وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد، حيث واصلت قواته قتال قوات حكومة السودان في جبل مرة في وسط دارفور.

٧١ - وواصلت العملية المختلطة دعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال ضمان المشاركة الشاملة للجميع لأصحاب المصلحة المحليين في عملية السلام. ودعماً لتنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة، واصلت العملية العمل مع اللجان الخمس المنشأة بموجب وثيقة الدوحة ودعمها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عُقد مؤتمر استعراضي لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، بتيسير من العملية المختلطة، في الخرطوم يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ من أجل استعراض التقدم المحرز في المشاورات والتعريف بالتوصيات المنبثقة عن المشاورات التي جرت حتى ذلك الوقت. وكانت المشاورات على مستوى المحليات في جميع المحليات في دارفور البالغ عددها ٦٤ محلية و ٤ مشاورات جرت في الخرطوم قد أُنجزت بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير مشاورات أولية لمدة يومين مع اللاجئين في تشاد من خلال لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وقد أجريت هذه المشاورات في أبِشي بتشاد بمشاركة ٥٢ من لاجئي دارفور، وقد اختيروا كممثلين من ١٣ مخيماً في شرق تشاد، للاتفاق على طرائق مشاركة اللاجئين في عملية المشاورات.

٧٢ - وعقدت العملية المختلطة اجتماعات فنية في الخرطوم في أيار/مايو ٢٠١٨ مع ممثلي مكتب متابعة اتفاق السلام في دارفور واللجان التي تخلف السلطة الإقليمية لدارفور ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأكد ممثلو اللجان أن أنشطتها قد أعاقتها عدة عوامل، منها الافتقار إلى القدرة التقنية والموارد. ومن أجل تفادي هذه التحديات، أُنشئت خلية ثلاثية تضم العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والمفوضيات. وعقدت الخلية الثلاثية اجتماعاً من أجل البحث عن السبل الكفيلة بتحسين عملية التعريف بالأنشطة المتعلقة بوثيقة الدوحة والتصدي للتحديات التي تعيق تنفيذها.

٧٣ - وواصلت العملية المختلطة إنتاج ونشر موادها الإعلامية المختلفة، التي تتمحور حول التوعية الاستباقية، من خلال القنوات الرقمية والمطبوعة والسمعية البصرية والمناسبات التي تركز أساسا على عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة وقيامها في نهاية المطاف باعتماد نهج مزدوج يشمل عنصري حفظ السلام وتحقيق الاستقرار على السواء. وقدمت العملية إلى الجماهير المستهدفة تغطية أكثر عمقاً لأنشطتها وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، وذلك بفضل تحسُّن التنسيق بين مقر العملية المختلطة والمكاتب القطاعية في جميع أنحاء دارفور.

الإنجاز المتوقع ١-١: تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأي اتفاقات لاحقة، بالتعاون مع حكومة السودان، وإدماج جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
١-١-١ إجراء مفاوضات، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، بما يفضي إلى اتفاق لوقف الأعمال القتالية (٢٠١٥/٢٠١٦: لم يُبرم أي اتفاق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: خارطة طريق للمزيد من المشاركة في عملية السلام؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: التوصل إلى اتفاق وقف الأعمال القتالية)	لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع. واستمر الممثل الخاص المشترك في العمل، دعماً لجهود الوساطة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، مع حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور، وهي جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/جناح جبريل إبراهيم، من أجل التفاوض على وقف الأعمال القتالية، ولكن لم يتحقق سوى تقدم متواضع. واجتمعت حكومة السودان والحركات غير الموقِّعة في برلين في نيسان/أبريل ٢٠١٨ تحت رعاية مؤسسة برغهوف لمناقشة إطار للمفاوضات المبدئية. غير أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة آليات التنفيذ، ولكنها استمرت في تمديد وقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد خارج عملية السلام، على الرغم من جهود الوساطة الرامية إلى ضمه إلى عملية السلام
١-١-٢ إنشاء هيئة تخلف السلطة الإقليمية لدارفور من أجل أداء ما تبقى من مهام السلطة الإقليمية لدارفور (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: إنشاء الترتيبات المؤسسية لما بعد السلطة الإقليمية لدارفور؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: خمس لجان (مفوضية أراضي دارفور، ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، ومفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، ولجنة شؤون الرحل التي أنشئت حديثاً) وصندوق التعمير والتنمية في دارفور، هي في طور التشغيل الكامل في دارفور	لا تزال المفوضيات التي خلفت السلطة الإقليمية لدارفور وصندوق التعمير والتنمية في دارفور تواجه صعوبات، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات من حيث الموارد البشرية والمالية، مما أسفر عن نقص وجودها العملي على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، وفي أعقاب الاجتماعين اللذين عقدا في الخرطوم في يومي ٩ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أنشئت خلية ثلاثية تضم حكومة السودان والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، وعقدت اجتماعاً لتحسين سبل التعريف بالأنشطة لمتعلقة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتصدي للتحديات التي تعيق تنفيذها
١-١-٣ مواصلة الهيئة التي خلفت السلطة الإقليمية لدارفور تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وخاصة ما يتعلق منها بتقاسم السلطة وتقاسم الثروة والوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية والحوار والتشاور الداخلي (٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٠ في المائة)	عُقد مؤتمر استعراضي لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في الخرطوم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لاستعراض التقدم المحرز في المشاورات والتعريف بالتوصيات المنبثقة عن المشاورات التي أجريت حتى ذلك الوقت. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، يسَّرت العملية عقد مشاورات أولية لمدة يومين مع اللاجئين في تشاد من خلال لجنة تنفيذ الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وقد أجريت هذه المشاورات مع ٥٢ من ممثلي لاجئي دارفور من ١٣ مخيماً في شرق تشاد، بشأن طرائق مشاركة اللاجئين في عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة اجتماعات فنية في الخرطوم مع ممثلي مكتب متابعة اتفاق السلام في دارفور ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأكدت اللجان أن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	أنشـــطتها قد أعاقتها عوامل متنوعة، منها الافتقار إلى القدرة التقنية والموارد. وقد أنشـئت خلية ثلاثية تضـم العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والمفوضيات، من أجل التصدي للتحديات التي تعيق تنفيذ وثيقة الدوحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ٦ اجتماعات تشـاورية مع المجتمع الدولي والشـركاء الإقليميين بشـأن أولويات وثيقة الدوحة للسـلام في دارفور والصعوبات التي تعترض تنفيذها	٧	اجتماعات عقدت، منها ٤ اجتماعات مع وفدين زائرين من كندا والولايات المتحدة ومع سـفراء هولندا والسـويد لدى السـودان، بشـأن تنفيذ وثيقة الدوحة للسـلام في دارفور والتحـديـات التي تواجـه ذلـك، من بين أمور أخرى؛ و ٣ اجتمـاعـات مع مجلس السـلم والأمن التـابع للاتحـاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الممثل الخاص المشترك إطلاع المجتمع الدولي كل شهر على مسائل من بينها التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة والتحديات التي تعترضه
تنظيم مشـاورات فصـلية مع كل من حكومة السـودان والحركات الموقعة والاتحاد الأفريقي والشـركاء الإقليميين والدوليين بشأن التقدم المحرز في عملية الوساطة	٤	مشاورات عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت على النحو التالي: التقى الممثل الخاص المشـترك برئيس وزراء السـودان في ٣١ آب/أغسـطس ٢٠١٧؛ وبوكيل وزارة الخـارجيـة في ١٠ تشـريـن الأول/أكـتـوبـر ٢٠١٧ و ٢٢ شـباط/فبراير ٢٠١٨؛ وقدم إحاطة إلى مجلس السـلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن التقدم المحرز في عملية الوساطة
تنظيم ٤ اجتماعات مع الحركات المسـلحة غير الموقِّعة من أجل إشراكها في عملية السلام	١	اجتماع اسـتضـافته مؤسـسـة برغهوف في برلين يومي ١٦ و ١٧ نيسـان/أبريل ٢٠١٨، حيث اجتمع ممثلون عن حكومة السـودان، وحركة العدل والمسـاواة/جناح جبريل، وجيش تحرير السـودان/جناح ميني ميناوي، لمناقشـة إطار للمفاوضات المبدئية بشأن عملية السلام في دارفور. وحضر الاجتماع الممثلُ الخاص المشترك وممثلو ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة. ومع أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال الاجتماع، فإن الجهات غير الموقِّعة وافقت لأول مرة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمفاوضات. وقد تعذر عقد الاجتماعات في وقت سـابق بسـبب عدم تحقيق انفراج بين الأطراف بشـأن عدد من المسـائل المعلقة. ومع ذلك، واصـل الممثل الخاص المشـترك العمل مع أطراف النزاع من خلال سـلسـلة من جهود الاتصـال الموجهة نحو التوفيق بين الأطراف كي تتفق على آلية للمفاوضات المبدئية
تنظيم ٤ اجتماعات بين العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المسـتوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص	١	اجتماع عُقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بين الممثل الخاص المشـترك ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المسـتوى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان لكفالة تزامن مسارات الوساطة في السودان		المعني بالتنفيذ لمناقشة سبل المضي قدماً في عملية السلام في دارفور. وعمل الممثل الخاص المشترك مع أطراف النزاع من خلال الاتصال بها كتابة من أجل محاولة إحياء المحادثات التمهيدية المتعثرة للتفاوض وأطلع رئيس الفريق على النتائج وسبل المضي قدماً. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش الممثل الخاص المشترك التقدم المحرز في الوساطة بشأن دارفور مع المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان على هامش اجتماع انعقد بشأن العملية الجارية على نطاق السودان
إصدار ٦ تقارير للأمينِ العام إلى مجلس الأمن ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، عن تنفيذ الولاية والتقدم المحرز في عملية السلام	٦	تقارير للأمين العام إلى مجلس الأمن ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، عن تنفيذ الولاية والتقدم المحرز في عملية السلام
تنظيم اجتماعات فصلية للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، واجتماعين اثنين للجنة المشتركة المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وإصدار تقارير هاتين اللجنتين	لا	لم تُعقد اجتماعات للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب التطورات الإقليمية التي همّت قطر
تقديم الدعم، بما في ذلك في المجالين التقني واللوجستي، للتخطيط لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور وتنفيذها، بما يشمل إتمام عملية التشاور على مستوى المحليات ثم التشاور على مستوى الولايات (في ٥ ولايات وفي الخرطوم)؛ وعقد ٣ مشاورات بشأن مغتربي دارفور، و ٤ مشاورات أولية مع اللاجئين في تشاد؛ وتنظيم مؤتمر واحد للاجئين من أهالي دارفور في تشاد والبلدان المجاورة؛ وجولة نهائية من الحوار والتشاور بشأن دارفور على المستوى الإقليمي	نعم	جرت مشاورتان في جنوب دارفور (محلية جنوب نيالا في تموز/يوليه ٢٠١٧ ومحلية شمال نيالا في آب/أغسطس ٢٠١٧)، وجرت مشاورة واحدة في شرق دارفور (محلية عديلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)، وكانت إيذانا بإتمام جميع المشاورات على مستوى المحليات في إطار عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عُقد في الخرطوم مؤتمر استعراضي يتناول المشاورات التي جرت على مستوى المحليات والتوصيات الصادرة عنها. وعلاوة على ذلك، عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ مشاورات أولية لمدة يومين مع ٥٣ ممثلا للاجئين الدارفوريين من ١٣ مخيماً في شرق تشاد، بشأن طرائق مشاركة اللاجئين في عملية المشاورات
عقد اجتماعات شهرية لمفوضية وقف إطلاق النار واللجان الفرعية لوقف إطلاق النار على مستوى القطاعات، لمناقشة المسائل المتصلة بانتهاكات اتفاقات السلام والترتيبات الأمنية ذات الصلة، وحل المنازعات بين الأطراف الموقِّعة، وتحديد المسائل التي يتعين تبليغها للجنة المشتركة	١٣	اجتماعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خمسة منها لمفوضية وقف إطلاق النار عُقدت في أمانة العملية المختلطة في الفاشر، وثمانية اجتماعات للجان الفرعية لوقف إطلاق النار على مستوى القطاعات. وكانت المواضيع التي نوقشت قد شملت الأعمال التحضيرية لإمكانية القيام بترتيبات أمنية نهائية مع جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في حالة التوصل إلى اتفاق على التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ والتخطيط لحجم قضايا المقاتلين السابقين لأغراض

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والبت فيها وتقييمها؛ والتقدمَ المحرز في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية والوقف الدائم لإطلاق النار في وثيقة الدوحة؛ والمسائل العامة التي تمس أنشطة مفوضية وقف إطلاق النار وأطراف النزاع
تسهيل مشاركة شتى أصحاب المصلحة في عملية السلام من خلال توفير الدعم اللوجستي على مستوى الولايات والمحليات، بما في ذلك نقل الموظفين وتهيئة الأماكن، للأنشطة المتصلة بعملية السلام	نعم	يسَّرت العملية المختلطة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب والنازحين، في الأنشطة التي نُظمت في شمال دارفور (٦)، وجنوب دارفور (٩)، وشرق دارفور (١١)، ووسط دارفور (٤) والمتصلة بعملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية الدعم اللوجستي إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون السودانيون، وقامت بنقل الموظفين من الخرطوم إلى أنحاء مختلفة من دارفور
تنظيم مشاورات فصلية مع منظمات المجتمع المدني النسائية بشأن تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	٥	مشاورات عُقدت مع منظمات المجتمع المدني النسائية والنازحين في جميع ولايات دارفور الخمس بشأن تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بما في ذلك بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمثيل الناقص للمرأة في المؤسسات الحكومية وهياكل صنع القرار، والنظر في ظروف المتضررين من الحرب لإعفائهم من الرسوم الجامعية لمدة خمس سنوات، والمسائل المتعلقة بالسلامة والأمن، بما في ذلك ضرورة أن تقوم جميع الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة، بمساعدة العملية المختلطة، من أجل كفالة أمن مخيمات النازحين والمشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار داخل المخيمات. وفي هذا الصدد، أُعفيت الفتيات المتضررات من الحرب في غرب دارفور من دفع الرسوم الجامعية، وتعهدت حكومة الولاية بزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار. وفي جميع ولايات دارفور، تشارك الشبكات النسوية لحماية النازحين في الاجتماعات الأمنية التي تعقد في مخيمات النازحين، وتبلّغ عن شواغل المرأة المتعلقة بالحماية
القيام بحملات للتوعية الإعلامية لإبراز ما تقوم به العملية المختلطة من أعمال، ويشمل ذلك توزيع مواد إعلامية وتعليمية وتواصلية مواضيعية، تحمل رسائل رئيسية تدعو إلى دعم تنفيذ ولاية العملية المختلطة، وذلك كالآتي:	١٢	حلقة عمل عُقدت في مخيمات النازحين، وجامعات، ووزارات حكومية، ومستشفى تعليمي، وفي مقر العملية
	٦	مناقشات عقدت في مواقع جامعية في ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
١٠ حلقات عمل مواضيعية لفائدة النازحين والشباب والجماعات النسائية وقادة المجتمعات المحلية؛ وعقد ٥ مناقشات بشأن مواضيع السلام من حيث صلتها بالأمن والتنمية؛ وتنظيم ١٢ مناسبة ثقافية ومسرحية/درامية؛ و ١٢ مناسبة رياضية؛ و ١٢ حفلا موسيقياً؛ و ٤ أيام مفتوحة، بالتعاون مع أقسام فنية أخرى؛ وتنظيم ١٠ احتفالات بأيام دولية تعترف بها الأمم المتحدة؛ و ٢٠ زيارة إلى مدارس ابتدائية وثانوية للتوعية بولاية العملية المختلطة	١٣	مناسبة ثقافية ومسرحية ودرامية تركز في المقام الأول على الشباب نُظمت في مخيمات النازحين واتحادات الشباب وقاعات تقديم العرض في الأرياف في ولايتي شمال وجنوب دارفور
	١٣	مناسبة لكرة القدم وسباقات للخيول نُظمت في ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط دارفور
	١٤	حفلا موسيقياً موجهة في المقام الأول للنساء والشباب نُظمت أساساً في ولايتي شمال وجنوب دارفور. وكانت الحالة الأمنية هي العقبة الرئيسية أمام تنظيم المناسبات في أنحاء أخرى من دارفور
	٥	أيام مفتوحة عُقدت بالتعاون مع الأقسام الفنية الأخرى
	١٠	احتفالات بالأيام الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة عُقدت بالتعاون مع الوزارات المعنية في حكومة السودان وسلطات مخيمات النازحين ومستشفى تعليمي محلي
	٢٠	زيارات توعية أجريت إلى مدارس، بما في ذلك ١٩ زيارة أجريت إلى مدارس ابتدائية وثانوية في شمال دارفور، وزيارة إلى مدرسة في جنوب دارفور
القيام بحملات إعلامية سمعية عامة لتسليط الضوء على عمل العملية، كالآتي: ٥٢ حلقة أسبوعية من مسلسل درامي إذاعي مدة كل منها ٣٠ دقيقة؛ و ١٠ برامج إذاعية لتغطية أنشطة العملية المختلطة تُبث مباشرة من محطات الإذاعة في دارفور؛ و ١٥٦ حلقة من برنامج *العملية المختلطة اليوم*، وهو برنامج إذاعي مدته ٣٠ دقيقة يسلط الضوء على أنشطة العملية المختلطة والقصص الإنسانية، وتُبث الحلقات ٣ أيام أسبوعياً؛ و ١٢٠ حلقة من برنامج *يلّا نبني دارفور*، وهو برنامج إذاعي بأسلوب مجلة؛ و ٧٠ قصاصة إخبارية/مقابلة مشتركة مع مقر الأمم المتحدة لبثها على إذاعة الأمم المتحدة؛ ومسلسل إذاعي شهري مدته ساعة بشأن الشباب والأطفال والمسائل الجنسانية؛ و ١٠ إعلانات إذاعية من إعلانات الخدمات العامة بشأن المسائل الفنية ذات الصلة بالعملية المختلطة	صفر	لم يُنجز المسلسل الدرامي الإذاعي لأن العقد المبرم مع الشريك المنفِّذ الخارجي قد انقضى
	١٢	برنامجاً إذاعياً لتغطية أنشطة العملية المختلطة جرى بثها مباشرة من محطة إذاعية تعمل بموجة التضمين الترددي (FM) تابعة للقطاع الخاص في دارفور
	١٩٢	حلقة من برنامج *العملية المختلطة اليوم* جرى بثها على موجات إذاعة السلام وعلى موجات إذاعة دارفور اعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٨
	١٢٠	حلقة تم إنتاجها وبثها من برنامج *يلّا نبني دارفور* على موجات إذاعة السلام
	٧٤	قصاصة إخبارية باللغتين الإنكليزية والعربية أنتجتها وحدة الإذاعة العملية وأُعطيت لإذاعة الأمم المتحدة
	١٢	مسلسلات إذاعية شهرية مدتها ساعة بشأن الشباب والأطفال والشؤون الجنسانية تم إنتاجها وبثها على موجات إذاعة السلام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٢٠	إعلانات خدمة عامة تم إنتاجها وبثها بشأن مختلف المسائل الفنية، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والنظافة الصحية والمياه النظيفة للأمهات المرضعات والتخلص من الأكياس البلاستيكية
إعداد منتجات متعددة الوسائط تشمل مواد الفيديو/التلفزيون ومنشورات مطبوعة، منها ثلاثة فيديوهات تتضمن أخبار هامة عن الدعم لوسائط الإعلام الدولية والمحلية؛ وفيلمان وثائقيان مدة كل منهما ١٥ دقيقة، و ١٠ قصاصات إخبارية مرئية مدتها دقيقتان أو ثلاث دقائق عن أنشطة العملية المختلطة تم تحميلها على وسائط التواصل الاجتماعي؛ و ٤ أعداد من مجلة فصلية تحتوي على مواد وتقارير إخبارية تغطي اهتمامات إنسانية متعلقة بولاية العملية؛ ومجلتان سنويتان تبيِّنان عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ ونشر كتيب رسوم فكاهية بشأن ولاية العملية المختلطة؛ و ٤٠ لافتة مختلفةً/ملصقاً مختلفاً بشأن مسائل موضوعية لزيادة الوعي بأنشطة/حملات التوعية؛ و ١٥ لافتة/ملصقاً مواضيعياً مختلفاً تتناول الأولويات المعتمدة على نطاق العملية المختلطة مع التركيز على الشباب والشؤون الجنسانية؛ ونشر ٦ كتيبات مواضيعية منفصلة بشأن مسائل موضوعية؛ وتوزيع ١٠ ٠٠٠ نسخة من تقويم عام ٢٠١٨ السنوي في ثلاثة أشكال مختلفة؛ وتنظيم ٤ مناسبات رئيسية بالصور تشمل معرض صور واحد خارج دارفور؛ ومنشور صور	٣	فيديوهات تتضمن أخبار هامة عن الدعم، من ضمنها تسجيلان أوليان وتسجيل واحد باستعمال تقنية B-Roll تم إرسالها إلى وسائط الإعلام الدولية
	٢	أفلام وثائقية بعنوان ''مؤشرات وأوقات في مخيم النازحين في أبو شوك'' (Signs and Times in Abou Shouk internally displaced camp)؛ و ''شباب دارفور يتحدثون عن السلام'' (Darfuri Youth Talking Peace)؛ ''مسيرة من أجل السلام – قصة إيمي'' (Walk for Peace-Emi's Story)، و ١٣ فيديو إخبارياً عن أنشطة العملية المختلطة جرى تحميلها على وسائط التواصل الاجتماعي
	٤	مجلات فصلية تم إنتاجها ونشرها على الموقع الشبكي للعملية المختلطة في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٨
	٢	مجلتان وهما: مجلة لوقائع الشرطة ونشرة القوات، أُنتجتا وجرى نشرهما على المواقع الشبكية للعملية المختلطة في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي
	صفر	لم تنشر العملية المختلطة كتيباً للرسوم الفكاهية بسبب وجود قيود مفروضة من السلطات على نشر كتيبين للرسوم الفكاهية من قبل
	٨٨	ملصقات ولافتات تم إنتاجها ويتناول ٥٠ منها مسائل موضوعية ومسائل عن العنصر العسكري وعنصر الشرطة، و ٣٨ لافتة مواضيعية تركز اهتمامها على الشباب والمساواة بين الجنسين
	٦	كتيبات مواضيعية بشأن مسائل موضوعية، بما في ذلك ٣ كتيبات أُنتجت من أجل قسم حماية المدنيين والاتصال للأغراض الإنسانية، وكتيبان من أجل القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون، وكتيب من أجل القسم المعني بالحوكمة وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية
	١٠ ٠٠٠	نسخة من التقويم السنوي لعام ٢٠١٨ تم طبعها وتوزيعها بثلاثة أشكال مطبوعة مختلفة على مختلف الجهات المعنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٤	نُظمت معارض للصور الفوتوغرافية على النحو التالي: في الجامعة الإسلامية بأم درمان (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، وفي مخيم أبو شوك للنازحين (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، وفي المقر القطاعي في الجنينة (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧) وفي مقر العملية في الفاشر (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨). ولم ينظَّم معرض للصور الفوتوغرافية في الخرطوم بسبب عدم الحصول على تصريح من السلطات
	١	كتاب مصوّر بعنوان ''دارفور – نحو مستقبل أكثر إشراقاً'' جرى إنتاجه
نشر المستجدات في الموقع الشبكي الخارجي للعملية المختلطة، بما فيها مستجدات الأخبار اليومية، ومجموعة من المذكرات الإعلامية والنشرات الصحفية بشأن التطورات الحاصلة في العملية المختلطة، عند الاقتضاء؛ نشر المستجدات في الموقع الشبكي الخارجي للعملية المختلطة ومنتديات وسائط التواصل الاجتماعي للتوعية بالأعمال التي تقوم بها جميع الأقسام الفنية في ما يتعلق بولاية العملية المختلطة، ولا سيما فيما يتعلق بعملية الوساطة؛ وعقد جلسات إحاطة صحفية شهرية؛ وتوزيع الأخبار يومياً على وسائط الإعلام ومنها؛ ونشر المستجدات الإخبارية في المنتديات الإلكترونية ضمن إطار الدعم المستمر لولاية العملية المختلطة	نعم	نُشرت مستجدات في الموقع الشبكي الخارجي للعملية، وشملت المستجدات الإخبارية اليومية، و ٧ نشرات صحفية، ونُشرت ٨ مذكرات إعلامية بشأن أنشطة العملية الصادر بها تكليف وما يتصل بها من الأنشطة نُشرت مستجدات في الموقع الشبكي الخارجي للعملية المختلطة، ومنتديات وسائط التواصل الاجتماعي للتوعية بالأعمال التي تقوم بها جميع الأقسام الفنية في ما يتعلق بولاية العملية المختلطة، ولا سيما في ما يتعلق بعملية الوساطة تم يومياً توزيع قصاصات إخبارية على الإدارة العليا بشأن الأحداث والتطورات المتصلة بدارفور على الصعيد الاتحادي، والأحداث ذات الصلة بالعملية المختلطة نُشرت مستجدات إخبارية في المنابر الإلكترونية لم تعقد جلسات إحاطة إعلامية شهرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقد الممثل الخاص المشترك مؤتمرين صحفيين (١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨) بينما عقد المتحدث الرسمي مؤتمراً صحفياً في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

العنصر ٢: حماية المدنيين

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين على تعزيز وجود العملية في المناطق الرئيسية المثيرة للقلق على المستوى الميداني، وتوفير الحماية البدنية للمجتمعات المحلية وتعزيز زيادة العمل معها من أجل جمع المعلومات والإنذار المبكر والاستجابة على مستوى مواقع الأفرقة وعلى مستوى القطاعات. وواصلت العملية المختلطة العمل نحو تنفيذ أكثر سلاسة لولاية حماية المدنيين الموكلة إليها في جميع العناصر والأقسام ومواقع الأفرقة وبالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري،

وذلك بغية تنفيذ استراتيجية أكثر فعالية لحماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وواصلت مجموعة الحماية المشتركة ومجموعات الحماية المشتركة القطاعية عقد اجتماعات منتظمة على مستوى مقر العملية وعلى مستوى القطاعات لتوفير التوجيه الاستراتيجي والسياساتي والعملياتي في تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين، ولتحديد واستعراض مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بكل قطاع، وكفالة الاستجابة المناسبة للشواغل المتعلقة بالحماية، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، وبما أن الوصول إلى مناطق النزاع لا يزال يمثل أحد التحديات الكبيرة، واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعوة إلى إتاحة الوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى الحماية.

٧٥ - وواصلت العملية المختلطة العمل في مجال حماية المدنيين والإنذار المبكر وأنشطة الاستجابة من أجل منع التهديدات بالعنف البدني ضد المدنيين والتصدي لها. وعلى الرغم من خفض العدد الإجمالي للأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية نتيجةً لإغلاق عدة مواقع أفرقة تابعة للعملية المختلطة، واصلت العملية العمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية وجمْعَ المعلومات لأغراض الإنذار المبكر. وساهم ذلك في تحسين تخطيط دوريات دعم المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والفتيات، أثناء الاضطلاع بأنشطة كسب العيش، وعند القيام بتدخلات سريعة منسقة ومتكاملة لحماية المدنيين في حالات الطوارئ. وأجرت العملية، من خلال مجموعات الحماية القطاعية المشتركة، مسحاً وتحليلاً على نطاق دارفور بأكمله لمناطق الزراعة ومصادر العيش، بغية تبيُّن التهديدات المتعلقة بالحماية والمخاطر التي يُحتمل أن يتعرض لها النازحون أثناء مزاولتهم لأنشطة الزراعة وسبل كسب العيش في مختلف أنحاء المنطقة.

٧٦ - وعلاوة على ذلك، استمرت الهياكل التنسيقية المدنية - العسكرية في العمل على مستوى مقر العملية وعلى مستوى القطاعات، من أجل تعزيز توفير الحراسة العسكرية للشركاء في مجال العمل الإنساني في دارفور وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع.

٧٧ - وكانت الأهداف الرئيسية العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتمثل في حماية المدنيين، وتوفير الأمن لوكالات المساعدة الإنسانية والوكالات الإنمائية، وكفالة سلامة الأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة وممتلكاتها. وأجرت العملية عمليات تأمين المناطق لتوسيع رقعة نفوذها الأمني وللعمل على ترسيخ وجودها خارج معسكراتها ومواقع الأفرقة التابعة لها. وقد تحققت تلك الأهداف من خلال توفير دوريات ثابتة ومتنقّلة في المناطق الشديدة الخطورة. وحافظ العنصر العسكري أيضاً على وجوده في ١٩ من مواقع الأفرقة وفي قاعدة واحدة من قواعد العمليات المؤقتة المنتشرة في جميع أجزاء القطاعين في دارفور. وعلاوة على ذلك، ولدعم إيصال المساعدة الإنسانية، أُنشئت هياكل تنسيقية مدنية - عسكرية على مستوى مقر البعثة وعلى مستوى القطاعات لتعزيز توفير الحراسة العسكرية للشركاء في مجال العمل الإنساني في دارفور.

٧٨ - ووفرت العملية المختلطة الحماية البدنية للمدنيين في مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور من خلال تسيير دوريات في مخيمات النازحين والمناطق المتاخمة لها ومناطق العودة وعلى دروب الارتحال. وجرى تفعيل مهام الخفارة المجتمعية في مواقع الأفرقة في مجالي التوعية وتعميم المنظور الجنساني من خلال إنشاء مكاتب لحماية الأسرة والطفل في شرطة حكومة السودان في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية بزيارات إلى مراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة المحلية لرصد رفاه المحتجزين، وقامت برصد المسارات التي يتم من خلالها إحالة ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتابعت حالات العنف الجنسي والجنساني من أجل توفير الحماية والأمن للفئات الضعيفة من النساء والأطفال. وقدمت العملية أيضاً التدريب

والدعم الإنمائي للشرطة السودانية، بسبل منها وضع إجراءات تشغيلية موحدة متنوعة لتمكينها من استيفاء المعايير الدولية لأعمال الشرطة. ووسعت العملية نطاق عملها مع قيادة الشرطة السودانية من خلال لجنة تطوير قوة الشرطة السودانية على المستوى الاتحادي في الخرطوم ولجان تنسيق تطوير الشرطة على مستوى الولايات، تمشياً مع مذكرة التفاهم الموقعة مع الشرطة السودانية. وعلاوة على ذلك، تعاون عنصر الشرطة مع العناصر الأخرى في العملية ونسَّق مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تطوير البنى التحتية للشرطة السودانية.

٧٩ - ونفذت العملية المختلطة، من خلال مكتب التخلص من الذخائر، أنشطة تتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء دارفور مع التركيز على منطقة مسؤولية فرقة عمل جبل مرة، وقامت بمسح لقاعدة العمليات المؤقتة التابعة للعملية المختلطة في قولو ومواقع الأفرقة التي كانت مغلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت أفرقة المكتب تقييماً عاماً لخطر المتفجرات في ٣١٨ قرية وقامت بتطهير ٢٠٧ مناطق خطرة تم الإبلاغ عنها وتخلصت من ١٨٢ ٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٣١٨ ٨ قطعة من الذخائر المتفجرة المنتهية الصلاحية و ٦٩٥ ٤٠٤ من طلقات الأسلحة الصغيرة. وظل الوصول إلى عدة مناطق في جبل مرة أمراً صعباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب انعدام الأمن. وقامت العملية أيضاً بالتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ٦٠٢ ١٥٣ من المستفيدين في ٤٩٩ ٢ دورة وقدمت الدعم إلى ٥٠ من ضحايا حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب من خلال مشاريع مدرة للدخل. وإضافة إلى ذلك، ودعماً لتنمية القدرات الوطنية، قدم المكتب الدعم للشركاء التنفيذيين الوطنيين من خلال تقديم أربع دورات تدريبية موجهة إلى الموظفين الوطنيين في المركز القومي لمكافحة الألغام.

٨٠ - وواصلت العملية المختلطة رصد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني. وتعاونت مع حكومة السودان والجهات الرئيسية الأخرى المعنية في ما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودعت إلى إصلاح التشريعات، لا سيما في مجال حماية النساء والأطفال، وقامت بدعم تعزيز قدرات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وإضافة إلى ذلك، قامت العملية بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقامت بتيسير عمل الخبير المكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (أي الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود المبذولة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وأُجرى تدريب للشركاء في المجال الإنساني على مبادئ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٨١ - وواصلت العملية المختلطة تعميم مراعاة حقوق الطفل وحماية الطفل من خلال بناء قدرات حفظة السلام والموظفين المرتبطين بالعملية وتدريبهم على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأطفال والنزاعات المسلحة والتوجيهات السياساتية الداخلية المتعلقة بتعميم مراعاة حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ومراعاة حقوقهم ورفاههم في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونُظمت الحملة المعنونة ''احموا الأطفال/ادعموا جهود العملية المختلطة - لا لإقامة علاقات جنسية مع القُصّر''، التي كانت تهدف إلى الحفاظ على انعدام حوادث الانتهاك والاستغلال الجنسيين على أيدي موظفي العملية المختلطة، وذلك لبث رسالة مفادها أن ممارسة أي نشاط جنسي مع الأطفال

(الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما) محظورة بغض النظر عن سن الرشد أو سن الرضا السارية محلياً، وأنه لا يعتد بالتعلل بإساءة تقدير سن الطفل. وأجرت العملية مناقشات مع القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة بهدف ضمان التزامها بالانتهاء من وضع خطط عمل محددة زمنياً لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود وغيرها من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مما أفضى إلى صدور أمر قيادي جديد عن قائد المجلس الثوري السوداني وتحديد أمرين أصدرهما كل من قيادة حركة جيش تحرير السودان/جناح ميني ميناوي وقيادة حركة العدل والمساواة. وإضافة إلى ذلك، وسعت العملية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، نطاق التدريب في مجال حماية الطفل ورصد الانتهاكات وإبلاغ الشركاء الوطنيين بها بهدف إذكاء وعيهم وتعزيز تولي زمام الأمور محلياً في ما يتعلق بخطة حماية الطفل.

الإنجاز المتوقع ٢-١: تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٢-١-١ انخفاض عدد النزاعات الطائفية العنيفة (العرقية أو القبلية) بسبب تحسُّن قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٠)	سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٣٠ نزاعاً طائفياً عنيفاً (عرقياً أو قبلياً)، أسفرت عن مقتل ١٧٠ شخصاً، مقارنةً بـ ٣٤ نزاعاً طائفياً عنيفاً في الفترة السابقة أسفرت عن مقتل ٢٤٤ شخصاً. ويعزى الانخفاض إلى حد كبير إلى تنفيذ حملة لنزع السلاح من جانب حكومة السودان. وقد ساهمت أيضاً التدخلات الصارمة التي قامت بها حكومات الولايات والإدارات الأهلية في النزاعات الطائفية وإنشاء لجان وساطة مختلفة، فضلاً عن الدعم الذي قدمته العملية المختلطة لجهود الوساطة، في تحسين الحالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٢-١-٢ الزيادة في عدد المتفجرات من مخلفات الحرب التي يُتخلص منها في منطقة جبل مرة والمناطق المحيطة بها (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٠٣٦ ٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٠٠٠ ٧)	جرى التخلص بأمان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما مجموعه ٥٠٠ ١٥ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب ومن ٦٩٥ ٤٠٤ من طلقات الأسلحة الصغيرة. ويعزى ارتفاع عدد مواد الذخائر المتفجرة التي جرى التخلص منها إلى استجابة العملية لحالة طوارئ في نيالا بجنوب دارفور، حيث تعرض أحد مرافق تخزين الذخيرة التابعة للقوات المسلحة السودانية لانفجار غير مدبَّر، مما تطلَّب بذل جهد كبير لإزالة الذخائر المتفجرة
٢-١-٣ زيادة عدد الاستجابات لحوادث المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق أنشطة المسح في مناطق خارج جبل مرة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٦٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٨٠)	أُجريت تقييمات عامة للمخاطر في ٣١٨ قرية في ولايات دارفور الخمس وجرى تطهير ٢٠٧ من المناطق الخطرة المبلّغ عنها. ويعزى ارتفاع عدد الاستجابات إلى زيادة إمكانية الوصول إلى مناطق في دارفور التي كان يتعذر الوصول إليها سابقاً
٢-١-٤ انخفاض عدد الحوادث الإجرامية/المخلة بالنظام العام في مخيمات النازحين ومناطق العودة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٨٩؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٤٥٠)	سُجّل ما مجموعه ٤٢٢ من الحوادث الإجرامية/المخلة بالنظام العام في مخيمات النازحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومناطق العودة، مقارنة بـ ٤٨٩ حادثاً خلال الفترة السابقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إتاحة ٥٠٠ ٢٥٥ يوم من أيام عمل الجنود توفرها ٤ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/للقطاع تكون جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٧٥ جندياً في كل سرية من السرايا الأربع لمدة ٣٦٥ يوماً)	٥٠٠ ٢٥٥	يوماً من أيام عمل الجنود جرى توفيرها وشملت ٤ سرايا احتياطية
إتاحة ٤٦٠ ٧٤ يوماً من أيام عمل الجنود توفرها سرية المقر لكفالة توفير خدمات أمن ثابتة وكتبة ومشغلين لأجهزة الاتصال اللاسلكي لمقر العملية المختلطة (١٣٢ جندياً في اليوم لمدة ٣٦٥ يوماً)؛ وتوفير المرافقة الأمنية لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (١٢ جندياً لكل فريق من ٦ أفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً)	٥٤٤ ٥٦	يوماً من أيام عمل الجنود جرى توفيرها وخُصصت لمسؤوليات المقر ولتوفير المرافقة الأمنية لكبار الشخصيات. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل الجنود إلى انخفاض الطلب على مرافقة كبار الشخصيات للحراسة
إتاحة ما مجموعه ٨٠٥ ٢٢٠ ١ أيام من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة لضمان سلامة وحماية المدنيين؛ ولرصد حِدّة النزاعات ومواقع جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور وقوامها وتحركاتها، والتحقق من ذلك، وضمان أمن المراقبين العسكريين في مواقع الأفرقة (٤٥ جندياً لكل دورية من الدوريات الثلاث التي يسيّرها كل موقع من مواقع الأفرقة ولمدة ٣٦٥ يوماً لكل موقع من مواقع الأفرقة)، (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (٩٢ يوماً)، ٣٦ موقعاً من مواقع الأفرقة: ٤٢٢ ٢٨٠ يوماً من أيام عمل الجنود؛ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - آذار/مارس ٢٠١٨ (١٨٢ يوما)، ٢٤ موقعاً من مواقع الأفرقة: ٦٨٠ ٥٨٩ يوما من أيام عمل الجنود؛ ونيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٩١ يوماً)، ١٧ موقعاً من مواقع الأفرقة: ٢٠٨ ٨٤٥ يوماً من أيام عمل الجنود)	٠٩٠ ٥٧٥ ١	يوماً من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة. ويعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى إغلاق بعض مواقع الأفرقة في وقت متأخر عما كان متوقعاً
إتاحة ما مجموعه ٢٢٥ ٦٧٨ يوماً من أيام عمل الجنود لتوفير خدمات الأمن الثابتة، والقيادة والتحكم، والدعم اللوجستي في مواقع الأفرقة (٧٥ جندياً لمدة ٣٦٥ يوماً لكل موقع من مواقع الأفرقة)، (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (٩٢ يوماً)، ٣٦ موقعاً من مواقع الأفرقة: ٦٠٠ ٢٣٤ يوم من أيام عمل الجنود؛ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - آذار/مارس ٢٠١٨ (١٨٢ يوماً)، ٢٤ موقعاً من مواقع الأفرقة: ٦٠٠ ٣٢٧ يوم من أيام عمل الجنود؛ ونيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٨	٥٥٠ ٧٢٢	يوماً من أيام عمل الجنود توفرت للأمن الثابت والقيادة والتحكم والدعم اللوجستي في مواقع الأفرقة، بما في ذلك قواعد العمليات المؤقتة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
(٩١ يوماً)، ١٧ موقعاً من مواقع الأفرقة، ٠٢٥ ١١٦ يوماً من أيام عمل الجنود)		
إتاحة ما مجموعه ٦٠٠ ١ ساعة طيران بطائرات خدمات الدعم لتوفير الحماية المتنقلة الفائقة السرعة في المناطق المعرضة للخطر الشديد أو في المناطق التي يصعب الوصول إليها براً، ولدعم طائرات الهليكوبتر والقوافل البرية المستخدمة في النقل المدني والعسكري، والقيام بالدوريات وأعمال الاستطلاع وزيارات الإشراف اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (٤ طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض لمدة ٤٠ ساعة لكل طائرة هليكوبتر في الشهر ولمدة ١٠ أشهر)	٧٤٤ ساعة طيران بطائرات خدمات جرى توفيرها. ولم تبدأ عمليات دعم الخدمات الجوية سوى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مما أدى إلى انخفاض عدد ساعات الطيران خلال هذه الفترة	
إتاحة ٥٠٥ ١٣ أيام عمل لموظفي الاتصال لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لتسوية المسائل المتصلة بالنزاع (٣٧ موظف اتصال لمدة ٣٦٥ يوماً)	١٠ ٣٢٥ يوماً من أيام عمل موظفي الاتصال تم توفيرها. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل موظفي الاتصال إلى تقليص ١٠ من موظفي الاتصال اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٨ نتيجة لإعادة تشكيل العنصر العسكري	
إتاحة ما مجموعه ٨٢٥ ١١١ يوماً من أيام عمل الجنود لثلاث من قواعد العمليات المؤقتة لتأمين المناطق لأنشطة عملياتية محددة، تشمل نقاط ومراكز لوجستية/توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها) (١٧٥ جندياً لكل يوم) (السريف، تموز/يوليه – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (١٨٤ يوماً)؛ ٢٠٠ ٣٢ يوم من أيام عمل الجنود؛ وكالما، تموز/يوليه ٢٠١٧ – آذار/مارس ٢٠١٨ (٢٧٤ يوماً)، ٩٥٠ ٤٧ يوماً من أيام عمل الجنود)؛ وقولو، كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه ٢٠١٨ (١٨١ يوماً): ٦٧٥ ٣١ يوماً من أيام عمل الجنود)	١٣٠ ٠٢٥ يوماً من أيام عمل الجنود تم توفيرها. وتعزى الزيادة في عدد أيام عمل الجنود إلى تفعيل قاعدة العمليات المؤقتة في قولو، اعتباراً من ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، وتسليم قاعدة العمليات المؤقتة في السريف إلى وحدات الشرطة المشكلة، اعتباراً من ٧ آذار/مارس ٢٠١٨	
إتاحة ما مجموعه ٩٦٠ ٢٥٦ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكَّلة لتسيير دوريات أمنية لحماية النازحين داخليا (٦٤ فرداً لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكَّلة لـ ١١ وحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)	٢٧٧ ٠٣٥ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة جرى توفيرها من أجل تسيير دوريات أمنية لحماية النازحين (٦٩ فرداً في المتوسط لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١١ وحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)	
إتاحة ما مجموعه ٤٨٠ ١٢٨ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكَّلة لتوفير الدعم الاحتياطي والحماية إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة وتأمين منشآت العملية المختلطة، وحراسة القوافل الإنسانية وقوة الرد السريع	١٤٠ ٥٢٥ يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة تم توفيرها (٣٥ فرداً شرطة في المتوسط لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١١ وحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
في جميع أنحاء دارفور (٣٢ فرد شـــرطة لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١١ وحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)		
إتاحة ما مجموعه ٦٠٠ ١٦٠ يوماً من أيام عمل أفراد الشرطة لتسيير الدوريات الأمنية لحماية النازحين، بوسائل منها تنفيذ أعمال الخفارة المجتمعية، في جميع أنحاء دارفور (٨ أفراد من الشـــرطة لكل دورية، لما مجموعه ٥٥ دورية يومياً لمدة ٣٦٥ يوماً)	١٣٧ ٩٧٠	يوماً من أيام عمل أفراد الشرطة جرى توفيرها من أجل تسيير دوريات أمنية لحماية النازحين، بوســـائل منها تنفيذ أعمال الخفارة المجتمعية، في جميع أنحاء دارفور (٦ أفراد من الشـــرطة في المتوســـط لكل دورية لما مجموعه ٦٣ دورية يومياً لمدة ٣٦٥ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى إعادة تشـــكيل العملية، وإلغاء دوريات بسبب تحديات بيئية، والاحتياجات من صـــيانة المعدات المملوكة للوحدات، واحتياجات توفير الحراسة للمساعدات الإنسانية غير المخطط لها
تنظيم ٨٠ دورة لتـدريـب ٧٢٠ من متطوعي الخفـارة المجتمعية من مخيمات النازحين على مســـاعدة شـــرطة حكومـة الســـودان في الحفـاظ على النظـام العـام في ٥ ولايات في دارفور، تضم: ٤٠ دورة تدريبية على الخفارة المجتمعية لصـــالح ٣٦٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية؛ و ٤٠ دورة تدريبية على حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني لصالح ٣٦٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية	٤٦	دورة تدريبية نُظمت لصـــالح ٢٧٥ ١ من متطوعي الخفارة المجتمعية من مخيمات النازحين، وذلك على النحو التالي: ٣٦ دورة تدريبية على الخفارة المجتمعية لصالح ٨٩٣ مشاركاً، و ١٠ دورات تدريبية على حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنســـاني لصـــالح ٣٨٢ مشـــاركاً. ويعزى انخفاض عدد الدورات التدريبية التي نُظمت إلى دمج متطوعي الخفارة المجتمعية التابعين للعملية المختلطة تدريجياً في مفهوم الشـرطة الشعبية التابعة الشرطة للسودانية
إنشاء آلية تنسيق واحدة (تشمل في ذلك شبكات الإنذار المحلية) في كل ولاية من ولايات دارفور لتعزيز قدرات الإنذار المبكر، ومنع العنف بين المجتمعات المحلية، وتحسين تبادل المعلومات عن التهديدات المحتملة للمدنيين، وإطلاق/دعم أنشطة الاستجابة للتهديدات المحددة	نعم	أنشـــئت آليات الإنذار المبكر في كل ولاية من ولايات دارفور، بما في ذلك ١٠ آليات للإنذار المبكر في وســـط دارفور و ٢٦ آلية في جنوب دارفور. واســـتجابةً لحالات الأخطار التي تهدد المدنيين التي تم التعرف عليها، جرى تقاسم المعلومات والاضطلاع بأنشطة الدعم الأخرى في جنوب دارفور (٢٩)، وشـــرق دارفور (١٣)، وشمال دارفور (٢٣)، ووسط دارفور (٣٠)
إيفاد بعثات تقييم ميدانية مشـــتركة شـــهرية إلى مناطق التوتر المحددة، بالتعاون مع أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة	نعم	جرى إيفاد بعثات ميدانية مشـــتركة متكاملة إلى جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك ٢٣ بعثة إلى جنوب دارفور، و ٩ بعثات إلى شـــرق دارفور، و ٨٣ بعثة إلى غرب دارفور، و ٢٦ بعثة إلى وسط دارفور، و ٣٦ بعثة إلى شمال دارفور
إجراء تقييم لأخطار المتفجرات في ٢٨٠ منطقة يشـــتبه في أنها ملوثة في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك جبل مرة	٢٠٧	من المناطق التي يشـــتبه في أنها ملوثة في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك جبل مرة، جرى تقييم أخطارها
التخلص من ٠٠٠ ٧ قطعة من الذخائر المتفجرة	٥٠٠ ١٥	قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب و ٦٩٥ ٤٠٤ من طلقات الأسلحة الصغيرة جرى التخلص منها بأمان وتُعزى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		زيادة عدد القطع التي جرى التخلص منها إلى إخلاء مرفق تخزين الذخائر في نيالا التابع لحكومة السودان
تنظيم ما لا يقل عن ٤ دورات تدريبية للمركز القومي لمكافحة الألغام وغيره من المؤسسات الوطنية المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في دارفور، لتعزيز قدراتها في معالجة المسائل المتصلة بالذخائر المتفجرة المتبقية، لا سيما في المناطق التي سيخفض فيها قوام العملية المختلطة	٤	دورات تدريبية قُدمت للمركز القومي لمكافحة الألغام وغيره من المؤسسات الوطنية المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في دارفور، وتعلقت بمجالات إدارة المعلومات وضمان الجودة، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وإدارة سلامة الذخيرة، وكيفية استخدام حقيبة لوازم إسعاف الإصابات في الحالات الطارئة، والإسعافات الأولية الفردية
توفير التوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ٤٠ ٠٠٠ مستفيد في جبل مرة، و ٨٠ ٠٠٠ مستفيد في باقي دارفور من خلال وسائل الاتصال المباشر	١٥٣ ٦٠٢	من الأشخاص استفادوا من ٤٩٩ ٢ دورة توعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق وسائل الاتصال المباشر، منهم ٠٩٢ ٥٢ مستفيداً في جبل مرة
تنفيذ برنامج لإعادة الإدماج الاجتماعي يستهدف عدداً يصل إلى ٥٠ من ضحايا حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب	٥٠	من ضحايا حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب قُدم لهم دعم مدر للدخل في ولايات دارفور الخمس

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تهيئة بيئة تتسم بالأمن المستدام تتيح إيصال المساعدات الإنسانية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٢-١ زيادة عدد البعثات/القوافل الإنسانية التي ترافقها العملية المختلطة للحراسة (٢٠١٦/٢٠١٥: ٥١٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٦٧٤؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٧٥٠)	٦٥٠ قافلة/بعثة إنسانية رافقتها العملية المختلطة للحراسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض عدد عمليات المرافقة للحراسة المقدمة إلى إغلاق مواقع للأفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إتاحة ١٢٨ ١٨٤ يوماً من أيام عمل الجنود لحماية القوافل المخصصة للنقل اللوجستي دعماً لإيصال المساعدات الإنسانية (٥٦ جندياً في كل دورية مرافقة) (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (٩٢ يوماً)، ١٢ قافلة يومياً: ٨٢٤ ٦١ يوماً من أيام عمل الجنود؛ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - آذار/مارس ٢٠١٨ (١٨٢ يوما)، ٩ قوافل يومياً: ٧٢٨ ٩١ يوماً من أيام عمل الجنود؛ نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٨ (٩١ يوماً)، ٦ قوافل يومياً: ٥٧٦ ٣٠ يوماً من أيام عمل الجنود)	٥٦٠ ٢٨٠	يوماً من أيام عمل الجنود لحماية القوافل المخصصة للنقل اللوجستي جرى توفيرها. ويعزى ارتفاع عدد أيام عمل الجنود إلى زيادة أنشطة المساعدة الإنسانية التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري إلى السكان المتضررين من النزاع في عدة مناطق في دارفور
توفير خدمات أمنية لفريق الأمم المتحدة القُطري وللمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية غير الحكومية	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات أمنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وللمنظمات المعنية بعمليتي إعادة الإعمار والتنمية في جميع أنحاء منطقة البعثة، ويشمل ذلك توفير الدعم اللوجستي والدعم لعمليات الإجلاء الطبي		والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك في ١٥ موقعاً للإقامة لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري و ٣٥ مخزناً و ٩ مبان للمكاتب
تنظيم منتديات شهرية للتنسيق المدني – العسكري المشترك في كل ولاية توفر فيها العملية المختلطة حراسة أمنية للشركاء في العمل الإنساني، واجتماعات فصلية مشتركة للمجموعة الاستشارية المدنية – العسكرية في مقر العملية المختلطة لزيادة التفاعل وتعزيز التنسيق وتحسين تخطيط الدعم الذي تقدمه العملية إلى الشركاء في العمل الإنساني، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	نعم	أنشئت منتديات للتنسيق المدني – العسكري المشترك في كل ولاية وأنشئت مجموعة استشارية مدنية – عسكرية في مقر العملية، وعقدت المنتديات والمجموعة اجتماعاتٍ منتظمة (إلا في ولاية غرب دارفور، حيث عُلقت أعمال المنتدى بسبب قلة عدد طلبات الحراسة الموجهة إلى العملية المختلطة) وأدت هذه المنتديات، التي شارك في رئاستها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دوراً هاماً في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والترتيبات اللوجستية لدعم العمليات الإنسانية في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت ١٩ منتدى، منها ١٥ منتدى للتنسيق المدني – العسكري و ٤ منتديات للمجموعة الاستشارية المدنية – العسكرية

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز الحماية البدنية للسكان المتضررين من النزاع من خلال الوقاية والاستجابة للمخاطر الوشيكة في مجال الحماية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٣-١ التنفيذ الفعال لاستراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين	عُقدت اجتماعات شهرية لمجموعة الحماية المشتركة في مقر العملية وعلى مستوى القطاعات وواصلت تقديم التوجيه والمشورة إلى عناصر العملية بشأن تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية حاضرة في ١٩ من مواقع الأفرقة لجمع المعلومات المستخدم لأغراض الإنذار المبكر والتفاعل مع المجتمعات المحلية. وباشرت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية أعمالها في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور ووسط دارفور وجنوب دارفور بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحديد المناطق الشديدة المخاطر في كل قطاع من القطاعات من خلال استعراض وتنقيح ٥ مصفوفات لأولويات الحماية على صعيد القطاعات وما يتصل بذلك من تحديد لدرجة أولوياتها لأغراض الإنذار والاستجابة المبكرين، من خلال خطط عمل خاصة بكل قطاع من القطاعات	نعم	أجرت العملية مسحاً على نطاق إقليم دارفور بأكمله لمناطق الزراعة ومصادر العيش، بغية تحديد التهديدات المتعلقة بالحماية والمخاطر التي يتعرض لها النازحون أثناء مزاولتهم لأنشطة الزراعة وسبل كسب العيش في مختلف أنحاء المنطقة. وأُعطيت الأولوية لـ ٧٧ منطقة/قرية بعد أن جرى تصنيفها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ضمن المناطق ''الخطيرة'' أو ''البالغة الخطورة'' في تصنيف مخاطر حماية المدنيين
تنظيم اجتماعات شهرية لفريق الحماية المشترك في مقر العملية، وعقد اجتماعات شهرية لأفرقة الحماية المشتركة القطاعية، بغية تقديم الدعم، والتوجيهات السياساتية والتنفيذية، بشأن تنفيذ استراتيجية العملية لحماية المدنيين	نعم	عُقد ٥٢ اجتماعاً لمجموعة الحماية المشتركة، منها ١٠ اجتماعات في مقر العملية و ٤٢ اجتماعاً لمجموعات الحماية المشتركة القطاعية في مختلف المواقع في جميع أنحاء دارفور (٨ في شمال دارفور، و ١١ في غرب دارفور، و ٩ في وسط دارفور، و ٦ في شرق دارفور، و ٨ في جنوب دارفور) وقدمت هذه الاجتماعات، التي عُقدت بمشاركة أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المعنيين، التوجيه والدعم والتنسيق السياساتي والعملياتي من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية حماية المدنيين
تنظيم بعثات رصد وتقييم وتوجيه شهرياً في مواقع الأفرقة بخصوص تنفيذ استراتيجية العملية المختلطة لحماية المدنيين	نعم	جرى إيفاد ما مجموعه ٧١ بعثة رصد وتقييم وتوجيه إلى مواقع الأفرقة بخصوص تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٢ في شمال دارفور، و ٢١ في غرب دارفور، و ١٦ في وسط دارفور، و ٢ في شرق دارفور، و ١٦ في جنوب دارفور). وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين المنقحة بنجاح في ٢٢ موقعاً من مواقع الأفرقة، بمشاركة ٨٢٢ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين

الإنجاز المتوقع ٢-٤: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٤-١ قيام حكومة السودان و/أو الهيئات الرقابية والتشريعية باعتماد ما لا يقل عن ثلاث استراتيجيات جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة، في دارفور (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣)	في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، أصدر والي شمال دارفور مرسوما يطلب فيه من سلطات الولاية إجلاء جميع الشاغلين غير القانونيين للأراضي وإعادة الأراضي إلى أصحابها الأصليين، ومعظمهم من المشردين داخليا واللاجئين. وعمد الوالي أيضا إلى نشر قوات حكومة السودان لإنفاذ المرسوم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، حولت حكومة السودان الولاية القضائية المتعلقة بالنظر في قضايا الاغتصاب من مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور إلى مكتب المدعي العام الذي سيتولى من الآن فصاعدا النظر في جميع قضايا الاغتصاب بموجب المادة ١٤٩ من القانون الجنائي، باستثناء القضايا المتصلة بالنزاع في دارفور، التي يجب أن تظل خاضعة لولاية المدعي الخاص. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقر الوالي ومجلس وزراء ولاية غرب دارفور سياسة بشأن حماية المرأة. وتعيد السياسة تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة وتنص على الحماية من العنف

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٤-٢ فعالية عمل المفوضية القومية لحقوق الإنسان وإنشاء اللجان الفرعية لحقوق الإنسان في دارفور، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (٢٠١٥/٢٠١٦: دُشن، في الفاشر، أول مكتب فرعي للمفوضية القومية لحقوق الإنسان ولكنه لم يباشر أداء مهامه؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: أنشئ فرع للمفوضية القومية لحقوق الإنسان في دارفور؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: يمارس فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان في دارفور مهامه بكامل طاقته)	لا يزال فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان في الفاشر الذي أنشئ في عام ٢٠١٦، يواجه قيودا رئيسية، بما في ذلك القيود المفروضة فيما يتعلق باللوجستيات والهياكل الأساسية، فضلا عن عدم كفاية الموارد لتنفيذ برامجه، إذ لا يوجد به في الوقت الراهن إلا موظف واحد فقط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المفوضية بسبيل صياغة تقريرها الأول عن حالة حقوق الإنسان، وهو تقرير يغطي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧. وواصلت العملية المختلطة دعم المفوضية ويسرت الترتيبات المتعلقة بعقد حلقات عمل بشأن جمع البيانات في ولايات غرب ووسط وشمال دارفور
٢-٤-٣ زيادة عدد الردود المقدمة من حكومة السودان إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٨)	تحققت العملية المختلطة من ٣٩ حادثة ووثقتها، وهي حوادث اتخذت سلطات حكومة السودان بشأنها التدابير اللازمة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد ٦ مسؤولين حكوميين مرتبطين بسلطات الولايات. وسُجلت الردود التي قدمها المدعون العامون والقضاة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في غرب دارفور. وفي الجنينة، وثقت العملية المختلطة تزايد تقيد المدعين العامين والقضاة بالقوانين والإجراءات في ١٥ قضية من قضايا العنف الجنسي والجنساني، بينما رفض القضاة قبول التسويات التي تبرم خارج المحاكم في قضايا اغتصاب الأطفال

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التابعين للحكومة بشأن التنفيذ الفعال لولاية العملية المختلطة في مجال حقوق الإنسان من خلال تنظيم أربعة اجتماعات وحلقتي عمل تدريبتين، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	نعم	قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بإسداء المشورة التقنية إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور والمفوضية القومية لحقوق الإنسان التابعَين للحكومة من خلال عقد ٦ اجتماعات وتنظيم ٩ حلقات عمل على النحو التالي: ٣ اجتماعات وحلقتا عمل تشاوريتان مع المجلس الاستشاري بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل؛ وقدمت الدعم للمفوضية بتيسير ٣ اجتماعات لمجموعات التركيز مع الشباب والنساء وزعماء المجتمعات المحلية في شمال دارفور في نيسان/أبريل ٢٠١٨؛ وقدمت الدعم للمفوضية لتيسير ٣ حلقات عمل للتوعية بشأن تعزيز برنامج حقوق الإنسان في مدارس شمال دارفور في حزيران/يونيه ٢٠١٨ فيما يتعلق بالحق في التعليم؛ وقدمت الدعم للمفوضية بعقد ٤ حلقات عمل تشاورية في تموز/يوليه ٢٠١٧ (الفاشر والجنينة)، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (نيالا والضعين)، وهي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		حلقات تهدف إلى تعزيز التعاون بين المفوضية وأصحاب المصلحة في تنفيذ ولاية المفوضية
إسداء المشورة إلى لجان الولايات، من خلال تنظيم ٥ اجتماعات و ٥ حلقات عمل، بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عملها، واستراتيجياتها الوقائية، وتدابير التصدي للعنف الجنسي والجنساني، والتطوير المؤسسي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		قامت العملية المختلطة بإسداء المشورة إلى لجان الولايات، من خلال ما يلي:
	٧	اجتماعات عقدت مع لجان الولايات وقدمت أثناءها العملية المختلطة المشورة التقنية بشأن تنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي
	٥	حلقات عمل نُظمت مع مختلف لجان الولايات، على النحو التالي: دورة تدريبية مدتها يومان في جنوب دارفور بشأن مكافحة العنف ضد المرأة؛ وحلقتا عمل لفائدة شبكات حماية النساء في مخيمات المشردين داخليا بشأن حقوق المرأة والعنف الجنسي والجنساني؛ وحلقة عمل مدتها يوم واحد في شرق دارفور بشأن فهم العنف الجنسي والجنساني والالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عنه في إطار آلية ترتيبات الرصد والإبلاغ؛ وحلقة عمل مدتها ٥ أيام في غرب دارفور عنوانها ''تعزيز القدرات لمكافحة العنف الجنسي والجنساني''
إسداء المشورة إلى المجالس التشريعية التابعة للولايات في دارفور، من خلال تنظيم ٤ اجتماعات وحلقتي عمل، بشأن اتساق القوانين القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان		أسدت العملية المختلطة المشورة التقنية إلى الهيئات التشريعية التابعة للولايات في دارفور من خلال ما يلي:
	٣	اجتماعات، بما في ذلك اجتماعان مع الهيئة التشريعية لولاية شمال دارفور، نُظمت بشأن استراتيجيات لسن قوانين تتسق مع المعايير الدولية، واجتماع واحد مع أعضاء المجلس التشريعي في غرب دارفور للدعوة إلى وضع مشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	١	حلقة عمل واحدة نُظمت في غرب دارفور بشأن دور المشرعين في إصلاح القوانين من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام. ولم يتسن عقد اجتماع وحلقة عمل مقررين مع المجلس التشريعي لجنوب دارفور بسبب عدم كفاية التمويل اللازم للقيام بهذين النشاطين
تنظيم ١٢٥ زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها، تشمل ٧٥ زيارة بغرض تقصي الحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة والمجتمعات المحلية،	١٣٨	زيارة ميدانية نُظمت لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها، تشمل ٩٢ زيارة بغرض تقصي الحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة، و ٤٦ زيارة متابعة للتحقق من الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز فيها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
و ٥٠ زيارة متابعة للتحقق من الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز فيها		ويُعزى ارتفاع عدد الزيارات في المقام الأول إلى زيادة إمكانية الوصول إلى أجزاء من جبل مرة
تقديم المساعدة التقنية إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية في دارفور، من خلال تنظيم ٣ حلقات عمل، من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع المصالحة، وتطوير المعرفة بحقوق الإنسان، وبناء مهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني	٣	حلقات عمل نُظمت لفائدة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية في دارفور على النحو التالي: حلقة عمل تدريبية عقدت بأديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠١٧، بشأن مفاهيم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وحلقة عمل مدتها يومان نُظمت بالخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بشأن العدالة الانتقالية؛ وحلقة عمل مدتها يومان نُظمت بشمال دارفور، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
تنظيم ١٠ دورات لتدريب المدعين العامين، والقضاة، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلّحة السودانية، وموظفي إنفاذ القوانين، وموظفي السجون، والحركات المسلحة والآليات الريفية/التقليدية المعنية بإقامة العدالة، من أجل تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساءلة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١١	دورة تدريبية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساءلة أجرتها العملية المختلطة على النحو التالي: دورتان تدريبيتان لما عدده ٣٠ فردا من أفراد قوات الدفاع الشعبي؛ وحلقتا عمل لصالح ٣٥ من أفراد شرطة حكومة السودان؛ ودورتان تدريبيتان لصالح ٣٠ ضابط من ضباط السجون المعينين حديثا؛ وحلقة عمل واحدة لقضاة المحاكم الريفية؛ ودورتان تدريبيتان في شمال دارفور بشأن القانون الدولي الإنساني لصالح ٢٥ فردا من أفراد القوات المسلحة السودانية؛ ودورة تدريبية في شرق دارفور بشأن حقوق المعوقين استفاد منها ٣٠ شخصا من ذوي الإعاقة؛ ودورة تدريبية في وسط دارفور بشأن القيادة وحقوق الإنسان لصالح ٢٥ شخصا من مخيم الحَصَاحِيصَا للمشردين داخليا وجهات معنية أخرى صاحبة مصلحة
تقديم المساعدة التقنية إلى مراكز التدريب التابعة لشرطة حكومة السودان ومراكز تدريب القضاة، من خلال تنظيم حلقتي عمل بشأن تعزيز حقوق الإنسان ومناهجها الدراسية في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١	حلقة عمل واحدة يسرت في وسط دارفور لصالح ٣٥ فردا من أفراد شرطة حكومة السودان بشأن استخدام القوة والاعتقالات في وسط دارفور. ولم يتسن عقد دورة تدريبية للقضاة كما كان مقررا بسبب الصعوبات التي تواجه في الحصول على الإذن اللازم من السلطات
تنظيم ٥ حملات لتوعية المجتمعات المحلية، ونشر المواد التعليمية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المنشورات والحقائب والملصقات التثقيفية، من أجل إذكاء الوعي بالصكوك الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في القطاعات الخمسة	١٢	حملة لإذكاء وعي المجتمعات المحلية نُظمت على النحو التالي: أحيت العملية المختلطة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية، اليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في عواصم ولايات دارفور؛ و ٥ دورات للتوعية المجتمعية بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عقدت في آذار/مارس ٢٠١٨ في مخيمات نيرتيتي وحصاحيصا للمشردين داخليا وقرية تمر بول وبلدة قولو في وسط دارفور؛ ونُظمت ٦ مناسبات في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ومقر العملية المختلطة للاحتفال بحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، بهدف تعزيز التوعية على نطاق المجتمعات المحلية بأهمية تمكين المرأة وإيلاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. ووزعت العملية المختلطة مواد تثقيفية وتواصلية في مجال حقوق الإنسان على المجتمعات المحلية للتوعية بالعنف الجنساني، بوسائل منها توزيع حقائب وشالات وقمصان وأقداح وقبعات ويعزى ارتفاع عدد الحملات عما كان مقررا إلى التمويل الذي وفرته مفوضية حقوق الإنسان
تنظيم حلقتي عمل لتعزيز مبادئ العناية الواجبة بحقوق الإنسان بين فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١	حلقة عمل واحدة بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لصالح أصحاب المصلحة المعنيين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نُظمت في تموز/يوليه ٢٠١٧. ولم تُنظم حلقة عمل مقررة لأفراد فريق الأمم المتحدة القطري بسبب تضارب الأولويات البرنامجية لأفراد الفريق
تنظيم ٥ أيام مفتوحة عالمية في كل ولاية من ولايات دارفور، واجتماع تشاوري على مستوى دارفور، من أجل إتاحة منتدى للنساء على مستوى القواعد الشعبية للعمل مع قيادات الولايات ومنظومة الأمم المتحدة بشأن حالة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥	أيام مفتوحة عالمية تشاورية في كل ولاية من ولايات دارفور وعملية تشاورية واحدة واسعة النطاق نظمتها العملية المختلطة. وشملت العمليات التشاورية ٥٠٠ امرأة على المستوى الشعبي انكبن بقيادة منظومة الأمم المتحدة وحكومات الولايات على بحث حالة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

الإنجاز المتوقع ٢-٥: القضاء التدريجي على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف النزاع بحق الأطفال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٥-١ عدد الخطط الاستراتيجية المجتمعية التي يصدرها وينفذها زعماء القبائل بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات القبلية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بحق الأطفال (٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٢)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر قائد مجلس الصحوة الثوري السوداني أمرا قياديا يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي بحق الأطفال واختطافهم وقتلهم وتشويههم. ولم ينفذ أمر قيادي ثان مقرر بسبب صعوبات في الاتصال بزعماء القبائل
٢-٥-٢ عدد خطط العمل التي وضعتها أطراف النزاع ووقعت عليها ونفذتها بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (٢٠١٦/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٢)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت قيادة جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية على أمر قيادي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي بحق الأطفال واختطافهم وقتلهم وتشويههم. ولم يُنفذ أمر قيادي ثان مقرر بسبب صعوبات في التواصل مع قيادة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الجماعات المسلحة. ومع ذلك، صدر أمران قياديان مماثلان عن حركة جيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي وحركة العدل والمساواة
٢-٥-٣ زيادة العدد الموجود في دارفور من لجان حماية الأطفال المدربة على التوعية بحقوق الطفل وحماية الأطفال على مستوى المجتمعات المحلية، لتمكين هذه المجتمعات من الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية الأطفال (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٣٣)	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنشئ ما مجموعه ٤٠ لجنة لحماية الأطفال دُربت على حقوق الطفل وحماية الطفل. ويعزى ارتفاع عدد اللجان المنشأة إلى الأثر الإيجابي لحملة ''حماية دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال'' التي أجريت في جميع أنحاء دارفور
٢-٥-٤ زيادة عدد أطراف النزاع المدربة في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال لزيادة وعيها وإلمامها بالانتهاكات الجسيمة الست لحقوق الطفل وبالقواعد والمعايير الدولية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٦)	جرى إذكاء وعي ما مجموعه ٤٣٠ ضابطا وضابط صف في القوات المسلحة السودانية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل. وبدأ تنفيذ حملة ''تدريب أطراف النزاع على حماية الأطفال/تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الأطفال'' في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في مقر قيادة القوات المسلحة السودانية، في الفاشر، شمال دارفور، والفرقة ١٦ للقوات المسلحة السودانية في جنوب دارفور. ويعزى انخفاض عدد الأطراف عما كان مقررا إلى أن بعض الجماعات المسلحة لم يكن موجودا في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٦ اجتماعات مع زعماء المجموعات العرقية من أجل التفاوض وتقديم المشورة والدعم في صياغة وتنفيذ خطط استراتيجية مجتمعية ترمي إلى إنهاء ومنع استخدام الأطفال في النزاعات القبلية	٦	اجتماعات نظمتها العملية المختلطة مع قائد مجلس الصحوة الثوري مما أدى إلى إصدار أمر قيادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي بحق الأطفال واختطافهم وقتلهم وتشويههم
تنظيم ٤ اجتماعات مع الجماعات المسلحة من أجل تشجيع اعتماد تدابير لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في النزاعات الطائفية	٤	اجتماعات نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تشجيع اعتماد تدابير لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في النزاعات الطائفية، بما في ذلك اجتماع مع حركة العدل والمساواة، واجتماع مع جيش تحرير السودان/جناح السلام والتنمية، واجتماعان مع حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي
تنظيم ٦ دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال، يستفيد منها الأفراد المنتمون إلى أطراف النزاع، وذلك من أجل بناء قدراتهم ومعارفهم فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل الجسيمة الستة وآليات رصد تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها	٤	دورات تدريبية نُظمت مع القوات المسلحة السودانية لتنفيذ الحملة التي شعارها ''تدريب أطراف النزاع على حماية الأطفال/تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الأطفال''. وتم إذكاء وعي ٤٣٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٢٠ حملة مجتمعية تحت شعار ”لا لتجنيد الأطفال – احموا دارفور“، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة	٣٨	حملة مجتمعية نُظمت في جميع أنحاء دارفور لتوعية ٦١٨ ٩ فردا من أفراد المجتمعات المحلية تحت شعار ”لا لتجنيد الأطفال – احموا دارفور“ واقتضى النزاع الدائر في منطقة جبل مرة تنظيم عدد من الحملات أكبر مما كان مقررا
تنظيم ٦٥ دورة تدريبية في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال يستفيد منها ما لا يقل عن ٨٠٠ ٢ من الجهات الوطنية المعنية بحماية الطفل، بما في ذلك أعضاء منظمات المجتمع المدني، ومتطوعو الخفارة المجتمعية، ومؤسسات حكومة السودان، واللجان المجتمعية المعنية بحماية الطفل، ومراكز تنسيق شؤون حماية الطفل	١٧١	دورة تدريبية نظمت بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل. واستفاد من هذه الدورات التدريبية ما لا يقل عن ٠٥٦ ٣ من الجهات الوطنية المعنية بحماية الطفل، بما في ذلك أعضاء منظمات المجتمع المدني ومتطوعو الخفارة المجتمعية ومؤسسات حكومة السودان واللجان المجتمعية المعنية بحماية الطفل ومراكز تنسيق شؤون حماية الطفل واقتضى النزاع الدائر في منطقة جبل مرة تنظيم عدد من الدورات التدريبية أكبر مما كان مقررا
تقديم ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات و ٤ تقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بحق الأطفال، تُرفع إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وإلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح	١٠	تقارير أُصدرت على النحو التالي: ٦ تقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب بحق الأطفال قُدمت إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، و ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات قُدمت إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح
تنظيم ١٩٠ بعثة رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات النازحين داخلياً لمتابعة مزاعم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والتحقق منها	٥٢٤	بعثة رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات النازحين داخلياً نُظمت للتحقق من مزاعم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال ويُعزى ارتفاع عدد أنشطة الرصد إلى تصاعد أعمال القتال في جبل مرة، مما استلزم ضرورة متابعة ما يترتب عليها من آثار على الأطفال
تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل التابع لآلية الرصد والإبلاغ من أجل متابعة الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال والتحقق منها وتوثيقها والتصدي لها	٧٠	اجتماعا عقده الفريق العامل المعني بآلية الرصد والإبلاغ، واشترك في رئاسته العملية المختلطة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في جنوب وغرب ووسط وشمال ولايات دارفور لمتابعة الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال والتحقق منها وتوثيقها والتصدي لها

الإنجاز المتوقع ٢-٦: إحراز تقدم نحو استعادة فعالة لسلسلة العدالة الجنائية في جميع أنحاء دارفور من خلال تعزيز قدرة مؤسسات الشرطة والقضاء والسجون على مكافحة الإفلات من العقاب، والوساطة في النزاعات بين القبائل وتحسين سبل الوصول إلى العدالة

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٢-٦-١ زيادة في عدد القضاة والمدعين العامين الذين يتم نشرهم في المناطق ذات الأولوية في شمال وغرب وجنوب ووسط دارفور لدعم عمل المحاكم ومكاتب الادعاء العام (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٧؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٨٠ (١٠ قضاة و ١٠ مدعين عامين لكل ولاية))	يتوزع عدد القضاة والمدعين العامين الذين تم نشرهم في المناطق ذات الأولوية على النحو التالي: شمال دارفور: ١٩ قاضيا و ١٧ مدعيا عاما. ولم تُسجل أي زيادة مقارنة بالفترة السابقة غرب دارفور: ١٤ قاضيا و ٧ مدعين عامين. وسُجل انخفاض بثلاثة قضاة و ٤ مدعين عامين مقارنة بالفترة السابقة جنوب دارفور: ٣٥ قاضيا و ٢٣ مدعيا عاما. ولم تُسجل أي زيادة مقارنة بالفترة السابقة وسط دارفور: ١٣ قاضيا و ٥ مدعين عامين. وسُجلت زيادة بسبعة قضاة مقارنة بالفترة السابقة
٢-٦-٢ زيادة في عدد النزاعات المدنية التي تتوسط فيها المحاكم الريفية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢٥)	تولت المحاكم الريفية الفصل والوساطة في ٢ ٠٠٠ قضية في ولايات دارفور الخمس بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية وتُعزى الزيادة الكبيرة في عدد القضايا التي تولت المحاكم الريفية الفصل والوساطة فيها إلى ارتفاع عدد المحاكم الريفية العاملة في دارفور؛ والتدريب الذي قُدم لقضاة المحاكم الريفية بشأن الوساطة؛ ووضع دليل لقضاة المحاكم الريفية، بالتعاون مع الجهاز القضائي للسودان، وهو الدليل المرجعي لقضاة المحاكم الريفية في الوساطة والفصل في المنازعات؛ وزيادة عدد العائدين في شمال دارفور
٢-٦-٣ زيادة في عدد السياسات والمواد التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة والمعتمدة من أجل تحسين الإدارة والمساءلة في السجون، لا سيما في المناطق ذات الأولوية، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية الخمسية للسجون في دارفور (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٢)	وضعت المديرية العامة للسجون والإصلاح في السودان ٨ إجراءات تشغيل موحدة إضافية واعتمدتها من أجل استخدامها في سجون دارفور. وبذلك بلغ مجموع عدد السياسات وإجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة ٢٠ بين سياسة وإجراء
٢-٦-٤ زيادة في عدد ضباط السجون المدربين في مجال إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة حديثا لإدارة السجون وتشغيلها (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٧٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٩٠)	دُرِّب ٥٩٠ ضابطا من ضباط السجون في مجال إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة حديثاً لإدارة السجون وتشغيلها
٢-٦-٥ عدد أفراد شرطة حكومة السودان الذين جرى تدريبهم على أساليب الشرطة الديمقراطية الحديثة (الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٠٣٠ ١)	تلقى ٢٠٣ ١ من أفراد شرطة حكومة السودان التدريب على ممارسات الشرطة الديمقراطية الحديثة. وتُعزى زيادة عدد المشاركين إلى الدورات الإضافية التي طلبتها قوة الشرطة السودانية على مستوى الولايات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم اجتماعات فصلية للجنة التوجيهية ولفرقة العمل التقنية التابعتين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	٤	اجتماعات نُظمت، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، على النحو التالي: مع لجنة توجيهية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لإرساء سيادة القانون من أجل مناقشة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الجهات المانحة المقترح والمسائل ذات الصلة بتعبئة الموارد؛ ومناقشة بشأن خطط تحقيق الاستقرار في الولايات، والإطار الاستراتيجي المتكامل لتعبئة الموارد والتنسيق بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ومناقشة بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لإرساء سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ واجتماع لكفالة اتباع نهج ''المنظومة الواحدة'' الشاملة والمتكاملة والمنسقة فيما يتصل بسيادة القانون وأنشطة الأمم المتحدة في دارفور دعما للجهود التي تبذلها حكومة السودان في مجال تقديم خدمات القضاء
إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى رئيس القضاء ووزير العدل والمدير العام للسجون والإصلاح بشأن عمل سلسلة العدالة الجنائية في مناطق العودة، عن طريق عقد اجتماعين	نعم	عقدت العملية المختلطة اجتماعات استراتيجية مع رئيس القضاة في السودان وفريق من كبار أعضاء الجهاز القضائي في الخرطوم، وناقشت، في جملة أمور، الدعم الذي تقدمه العملية المختلطة من أجل إعادة إرساء سلسلة العدالة الجنائية في مناطق العودة. وأجرت العملية المختلطة ونائب رئيس القضاة في السودان زيارة تقييم مشتركة إلى كبكابية، وزارا المحكمة والسجون المحلية، وناقشا عمل نظام العدالة الجنائية في المنطقة. ولم يعقد اجتماع مع وزير العدل لأن دوائر النيابة العامة نقلت من وزارة العدل إلى مكتب المدعي العام بموجب قانون الادعاء العام لعام ٢٠١٧. وعُقد اجتماع مع مسؤولي مكتب الادعاء العام بشأن توفير أنشطة بناء القدرات للمدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت العملية المختلطة ٤ اجتماعات بشأن إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى المدير العام للسجون والإصلاح
إسداء المشورة إلى رؤساء القضاء والمدعين العامين ومديري السجون في ولاية دارفور بشأن تنسيق عمل سلسلة العدالة الجنائية في المواقع الجغرافية الأربعة المختارة في دارفور (شمال وغرب وجنوب ووسط دارفور)، من خلال عقد ٤ اجتماعات	نعم	قدمت العملية المختلطة المشورة إلى رؤساء القضاة والمدعين العامين ومديري السجون على النحو التالي: شمال دارفور: قدمت العملية المختلطة المشورة إلى رئيس القضاة بشأن إنشاء مؤسسات العدالة في كبكابية. وأفضت المشورة إلى إيفاد قاضيين من قضاة المحاكم المحلية إلى كبكابية غرب دارفور: عقدت العملية المختلطة ٣ اجتماعات مع مدير سجون الولاية فيما يتعلق ببناء عنبرين ومركز صحي في سجن أردمتا؛ واجتماعين في الجنينة مع مكتب المدعي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور يتعلقان بتشييد مكتب للمدعي العام الخاص؛ واجتماعا مع المدعي العام يتعلق بتشييد مكتب الادعاء في مدينة مورني، وهي من مناطق العودة
		جنوب دارفور: عقدت العملية المختلطة اجتماعين مع الجهاز القضائي والمدعين العامين أفضيا إلى توفير العملية المختلطة التمويل اللازم لإنشاء محكمة محلية ومكتب للادعاء العام في محلية بليل ومحكمة ريفية في شطاية، وهما من مناطق العودة
		وسط دارفور: عقدت العملية المختلطة ٣ اجتماعات استشارية مع الجهاز القضائي في السودان، ومكتب المدعي العام ودوائر السجون بشأن إنشاء آلية للتنسيق من أجل تعزيز سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية. وقد أدى ذلك إلى اتفاق على بدء اجتماع تنسيقي بشأن الاحتجاز قبل المحاكمة
		وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة المشورة التقنية والدعم التوجيهي إلى مديري السجون والسجون في ولايات دارفور الخمس بشأن تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة السجون وتشغيلها من أجل تحسين السلامة والأمن
إعداد دليل توجيهي واحد بشأن الإجراءات المدنية في حكومة السودان من أجل تيسير إدارة قضايا المنازعات على الأراضي من جانب محاكم البلدات والمحاكم الريفية؛ وتنظيم ٥ حلقات عمل لفائدة ١٠٠ من قضاة المحاكم الريفية بشأن الدليل التوجيهي الجديد	١	دليل للمحاكم الريفية أُعدّ بالتعاون مع الجهاز القضائي في السودان، وهو دليل مرجعي لقضاة المحاكم الريفية في مجال الوساطة والفصل في المنازعات، بما فيها المنازعات على الأراضي وغيرها من مسببات النزاعات القبلية. وأقر كبير قضاة السودان بصحة الدليل ونشره خلال حلقة عمل عُقدت لإقراره في الخرطوم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعُقدت ست حلقات عمل بشأن الدليل التوجيهي الجديد لفائدة ١٨٠ قاضيا من قضاة المحاكم الريفية (٣٠ قاضيا في كل حلقة عمل) في شمال دارفور ووسطها وشرقها وغربها. وتسنى زيادة عدد القضاة المشاركين في التدريب بفضل التمويل الإضافي الذي قدمته إحدى الدول الأعضاء
تنظيم دورة تدريبية في مجالي إقامة العدل والمعايير الدولية لفائدة ٢٠ من الموظفين القضائيين التابعين لحكومة السودان والمدعين العامين العاملين في المحكمة الخاصة لجرائم دارفور	١	حلقة عمل متعلقة بإقامة العدل والمعايير الدولية نُظّمت لفائدة ٣٠ من المدعين الخاصين لجرائم دارفور والمدعين العامين والمدعين العسكريين ومحققي الشرطة
تنظيم اجتماعين للجنة الوطنية لتطوير السجون للتقييم وللتخطيط لوضع ممارسات وأنظمة موحدة لإدارة السجون	٢	من اجتماعات اللجنة الوطنية لتطوير السجون نُظّما للإقرار بصحة ٨ من إجراءات التشغيل الموحدة التي اعتمدتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وأمن السجون وفقا للخطة الاستراتيجية الخمسية للسجون في دارفور		حكومة السودان لاحقا لاستخدامها في تعزيز الإدارة والعمليات في سجون دارفور
تنظيم ٥ دورات تدريبية أثناء العمل مدة كل منها أسبوعان لفائدة ١٨٠ من ضباط السجون، من بينهم ٦٠ امرأة؛ و ٥ دورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان لفائدة ٤١٠ من الموظفين المعينين حديثا، في مجال تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة لتعزيز أمن السجون والسلامة العامة	٦	دورات تدريبية أثناء العمل مدة كل منها أسبوعان بشأن تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة نُظّمت في شتى أنحاء ولايات دارفور، لفائدة ١٨٠ من ضباط السجون السودانية، من بينهم ٤٨ امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّمت ٨ دورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان بشأن حقوق الإنسان وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة، لفائدة ٤١٠ من ضباط السجون المعينين حديثا
تنظيم ٦ حلقات عمل، منها ٣ حلقات عمل مع شرطة حكومة السودان بشأن الخفارة المجتمعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ و ٣ حلقات عمل لمتطوعي الخفارة المجتمعية، والنازحين داخليا، وقادة المجتمعات المحلية بشأن إنشاء آليات الخفارة المجتمعية، وبشأن العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان، من أجل تيسير حماية الأسرة والطفل في دارفور	٦	حلقات عمل نُظّمت، على النحو التالي: ٣ حلقات عمل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لفائدة شرطة حكومة السودان بشأن الخفارة المجتمعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ و ٣ حلقات عمل لمتطوعي الخفارة المجتمعية، والنازحين داخليا، وقادة المجتمعات المحلية بشأن إنشاء آليات الخفارة المجتمعية، وبشأن العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان، من أجل تيسير حماية الأسرة والطفل في دارفور
تنظيم ٣ حلقات دراسية لمجموعة حماية المرأة التابعة لشرطة حكومة السودان في دارفور بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات إنفاذ القانون التابعة لحكومة السودان، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة	٣	حلقات دراسية نُظّمت، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، لمجموعة حماية المرأة التابعة لشرطة حكومة السودان في دارفور، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات إنفاذ القانون التابعة لحكومة السودان
تنظيم ٣١٢ اجتماعا لتنسيق شؤون السلامة مع شرطة حكومة السودان والنازحين داخليا ووكالات المساعدة الإنسانية في ٢٤ موقعا للأفرقة وفي قاعدتين من قواعد العمليات المؤقتة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة	٢٠١	من اجتماعات تنسيق شؤون السلامة نُظّمت، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، لفائدة شرطة حكومة السودان والنازحين داخليا ووكالات المساعدة الإنسانية. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات المعقودة إلى التحديات المتعلقة بالنقل أثناء موسم الأمطار، وإجراءات التناوب/الإعادة إلى الوطن المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة، والاحتياجات المتعلقة بصيانة المعدات المملوكة للوحدات
تنظيم ١ ٣٥٢ اجتماعا مع قيادة شرطة حكومة السودان للتوعية من خلال الخفارة المجتمعية بشأن قضايا العنف الجنسي والجنساني من أجل تيسير تجنيد متطوعات للعمل في الشرطة المجتمعية في شرطة حكومة السودان	١ ١٤٠	اجتماعا من اجتماعات التوعية نُظّمت مع قيادة شرطة حكومة السودان من خلال الخفارة المجتمعية، بشأن قضايا العنف الجنسي والجنساني، من أجل تيسير تجنيد متطوعات للعمل في الشرطة المجتمعية في شرطة حكومة السودان.

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
(عقد ٥٢ اجتماعا للتوعية في ٢٤ موقعا للأفرقة وفي قاعدتين من قواعد العمليات المؤقتة لكل منهما)		ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات المعقودة أساسا إلى التحديات المتعلقة بالنقل، وإجراءات التناوب/الإعادة إلى الوطن المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة
وضع وثيقة إطارية مؤسسية لشرطة حكومة السودان	نعم	وُضعت وثيقة إطارية مؤسسية تشمل ٩ من إجراءات التشغيل الموحدة، وقُدّمت إلى الشرطة السودانية. وقبلت الشرطة السودانية جميع إجراءات التشغيل الموحدة التسعة
توفير ٣٥ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لفائدة ١ ٠٣٠ من ضباط شرطة حكومة السودان، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، شملت ٦ دورات دراسية عن حقوق الإنسان لفائدة ٢١٠ مشاركين؛ و ٥ دورات عن الخفارة المجتمعية لفائدة ٢٥٠ مشاركا؛ و ٤ دورات عن مهارات الحاسوب الأساسية لفائدة ٨٠ مشاركا؛ ودورتين عن مهارات الحاسوب المتقدمة لفائدة ٢٠ مشاركا؛ ودورتين عن حماية الأسرة والطفل لفائدة ٢٠ مشاركا؛ ودورة واحدة عن الإسعافات الأولية لفائدة ٥٠ مشاركا؛ ودورة واحدة عن مكافحة الشغب لفائدة ١٠٠ مشارك؛ و ٣ دورات بشأن التحقيق الجنائي المتقدم لفائدة ٩٠ مشاركا؛ و ٣ دورات بشأن إدارة مسرح الجريمة لفائدة ٦٠ مشاركا؛ ودورتين بشأن التحقيق في النزاعات القبلية المسلحة لفائدة ٣٠ مشاركا؛ و ٥ دورات لتدريب المدرِّبين لفائدة ١٠٠ مشارك؛ ودورة واحدة عن الاستراتيجية والقيادة لفائدة ٢٠ مشاركا	٤١	دورة تدريبية نُظّمت لفائدة ٢٠٣ ١ من ضباط شرطة حكومة السودان، منهم ٠٣٥ ١ رجلا و ١٦٨ امرأة، بشأن حقوق الإنسان، والخفارة المجتمعية، ومهارات الحاسوب الأساسية، ومهارات الحاسوب المتقدمة، وحماية الأسرة والطفل، والإسعافات الأولية، ومكافحة الشغب، والتحقيق الجنائي المتقدم، وإدارة مسرح الجريمة، وتدريب المدربين

العنصر ٣: دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية

٨٢ - استمرت العملية المختلطة في تقديم دعمها الواسع النطاق في تسوية نزاعات المجتمعات المحلية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وخلال فترة الأداء، يسرت العملية توقيع اتفاقات السلام والمصالحة بين المجتمعات المحلية في جنوب دارفور وشرقها، وساهمت العملية، من خلال استراتيجية معالجة العنف القبلي التي اتبعتها في دارفور، في منع وتخفيف النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحل من خلال التعاون مع لجان الحماية الزراعية والتعايش السلمي.

٨٣ - ويسرت العملية المختلطة إعداد مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية وتنفيذها في المحليات في شتى أنحاء دارفور لصالح مستفيدين مباشرين، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر وأفراد المجتمعات المحلية في جميع ولايات دارفور الخمس، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم القادة المحليون والمجتمعيون والوزارات الحكومية التنفيذية، وفريق الأمم المتحدة القطري ومفوضية السودان

لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدمت المشاريع الدعم لمعالجة المسائل المتعلقة بسيادة القانون، والتعليم، والبنى التحتية العامة والمجتمعية للإنعاش المبكر، بالإضافة إلى توفير تدريب على المهارات المهنية ودعم لأسباب المعيشة وفرص عمل قصيرة الأجل للشباب المعرضين للخطر والنساء.

٨٤ - ووفقا لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، قدمت العملية المختلطة المساعدة التقنية واللوجستية إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور من أجل تسريح المقاتلين السابقين التابعين للحركات المسلحة الموقعة. وشمل ما قدمته العملية من مساعدة ودعم تعبئة اللوجستيات المتعلقة بإنشاء معسكرات التسريح، وتوفير المبالغ النقدية اللازمة لصرف بدل إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. وواصلت العملية المختلطة أيضا تقديم الدعم التقني إلى المبادرات التي تضطلع بها حكومة السودان في مجال الأمن المجتمعي وتحديد الأسلحة، من خلال التنسيق مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعقد الاجتماعات التشاورية معها بشكل دوري.

الإنجاز المتوقع ٣-١: الوساطة في النزاعات المحلية وتسويتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٣-١-١ انخفاض عدد النزاعات المحلية من خلال الحوار الشامل، وزيادة إشراك المجتمعات المحلية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٤٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٨)	وقع ١٣ حادث نزاع على المستوى المحلي خلال فترة الأداء، مقارنةً بوقوع ٣٤ حادثا خلال الفترة السابقة. ويمكن أن يعزى انخفاض عدد النزاعات التي وقعت على المستوى المحلي إلى مجموعة من العوامل، منها مواصلة الحوار الشامل للجميع، وزيادة التواصل مع المجتمعات المحلية من خلال الاجتماعات وأنشطة الاتصال الرامية إلى إذكاء الوعي بالتعايش السلمي بين القبائل، ومشاركة سلطات الولايات والسلطات المحلية، وعملية جمع الأسلحة التي تجري بقيادة حكومة السودان
٣-١-٢ زيادة عدد اتفاقات السلام والمصالحة ووقف أعمال القتال التي وقعت عليها أطراف النزاعات القبلية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٧؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠)	وقعت أطراف النزاعات القبلية على ما مجموعه ٧ اتفاقات، مقارنةً بتوقيع ١٨ اتفاقا خلال الفترة السابقة. وقد ترتب على انخفاض النزاعات انخفاضٌ في عدد اتفاقات السلام الموقعة، مما يشير إلى وجود اتجاه إيجابي في حل النزاعات القبلية
٣-١-٣ إنشاء آليات تنسيق رسمية لمعالجة النزاعات القبلية (٢٠١٥/٢٠١٦: آليات تنسيق غير رسمية موجودة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: إنشاء آليات تنسيق رسمية؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: تعزيز آليات التنسيق على مستوى الولايات وتمديد نطاقها ليشمل المحليات)	تعاونت العملية المختلطة مع حكومة السودان من خلال عقد اجتماعات منتظمة وحلقات عمل بشأن تسوية النزاعات، من أجل تعزيز آليات التنسيق القائمة على مستوى الولايات بهدف معالجة النزاعات القبلية والتي تقودها مكاتب الولاة، الذين يضطلعون بالمسؤولية فيما يتعلق بالسلام والمصالحة
٣-١-٤ عدد خطط العمل الموضوعة على مستوى الولايات لمنع النزاعات القبلية وتسويتها (٢٠١٥/٢٠١٦: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٥)	بلغ عدد خطط عمل الموضوعة على مستوى الولايات لمنع النزاعات القبلية وتسويتها ٣ خطط في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وهي خطة تحقيق الاستقرار على مستوى الولاية في جنوب دارفور (بما يشمل النزاعات القبلية)، وخطة العمل لجنة الحماية الزراعية على مستوى الولاية في شمال دارفور، وخطة العمل الرامية إلى معالجة مسائل حيازة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الأراضي في وسط دارفور. وظلت خطتا العمل الخاصتين بشرق دارفور وغربها في مرحلة الإعداد الأولية حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٥ مؤتمرات لتسوية النزاعات وللمصالحة من أجل تيسير توقيع اتفاقات السلام ووقف أعمال القتال على الصعيد المحلي	١٢	مؤتمرا من مؤتمرات تسوية النزاعات والمصالحة عُقدت بالتعاون مع حكومات الولايات ولجان السلام المحلية والقيادات الأهلية والجماعات النسائية، في جنوب دارفور (٨) ووسط دارفور (١) وشرق دارفور (٣). وساعدت تلك المؤتمرات أيضا على تعزيز دور المرأة في بناء السلام والتماسك الاجتماعي فيما بين المجتمعات المحلية وبين الجماعات المهنية
تنظيم ٦ اجتماعات مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في شمال دارفور من أجل التعاون في أنشطتها الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري	٤	اجتماعات عُقدت مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في الخرطوم لتتبع التقدم المحرز في برامج بناء السلام التي تضطلع بها اللجنة، وأنشطة التعايش السلمي المنفذة بصورة مشتركة في دارفور. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى غياب اللجنة عن شمال دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يكن للجنة كذلك أي نشاط أو وجود في جنوب دارفور وشرقها وغربها ووسطها
تنظيم ٦ اجتماعات مع مفوضيات أراضي الولايات في وسط دارفور ومع مفوضية أراضي دارفور التي يوجد مقرها في جنوب دارفور بشأن مسائل استغلال الأراضي وحيازتها؛ والحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض (مثل الحواكير (أي الحقوق التقليدية لحيازة الأرض) والمسارات – مسالك الارتحال) وإدارة الموارد الطبيعية، بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور	١٠	اجتماعات عُقدت، منها ٤ اجتماعات مع مفوضيات أراضي الولايات في وسط دارفور و ٦ اجتماعات مع مفوضية أراضي دارفور في جنوب دارفور. واشتملت المسائل التي نوقشت على مسائل التنافس على المراعي وموارد المياه وحيازة الأراضي التي غالبا ما تؤدي إلى نشوب النزاعات القبلية في دارفور
تيسير إقامة ١٠ حوارات بين المزارعين وجماعات الرعاة، بالتنسيق مع السلطات المحلية وهيئات الإدارة الأهلية وغيرها من الهيئات الحكومية المعنية لتخفيف حدة النزاعات وتشجيع التعايش السلمي	٥٦	جلسة حوار عُقدت بين المزارعين والرعاة في جنوب دارفور (٨)، وغرب دارفور (٢٨)، ووسط دارفور (٥)، وشمال دارفور (١٠) وشرق دارفور (٥) مع طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة لمناقشة تعزيز دوريات/آليات حماية المزارع خلال موسم الحصاد، والأدوار الاستباقية للقيادات الأهلية في مجال منع نشوب النزاعات، وترسيم طرق الهجرة، والقيام بأنشطة مشتركة لمواجهة تحديات من قبيل ندرة الموارد والحاجة إلى تحسين الخدمات التي تقدمها حكومة السودان إلى المزارعين والرعاة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ويعزى ارتفاع عدد الحوارات إلى زيادة الطلبات التي يقدمها المزارعون والرعاة من أجل تدخل العملية المختلطة وزيادة حوادث إتلاف المزارع
تنظيم ١٠ اجتماعات للتواصل مع المزارعين والرعاة من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها	٤٠	اجتماعا من اجتماعات التوعية عُقدت في جنوب دارفور (١٣) وشرق دارفور (٧) وغرب دارفور (٢) وشمال دارفور (١٧) ووسط دارفور (١) مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وتم فيها التركيز على تحديد آليات منع نشوب النزاعات، وفعالية لجان السلام المحلية، والأثر الإيجابي للدوريات العسكرية ودوريات الشُرطة التي تنفذها حكومة السودان على تقليل التوتر، وسياسة إعادة الأراضي إلى مالكيها، وعمليات الوساطة على مستوى المجتمع المحلي، والتوصيات المتعلقة بترسيم طرق الهجرة ويعزى ارتفاع عدد اجتماعات التواصل إلى زيادة الطلبات التي قدمها المزارعون والرعاة من أجل تدخل العملية المختلطة
تنظيم ١٠ اجتماعات مع لجان الحماية الزراعية، ولجان التعايش السلمي، ولجان الأجاويد، حيثما توجد، لنزع فتيل النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات وقف أعمال القتال والسلام الموقعة على الصعيد المحلي	٩٨	اجتماعا عُقدت في جنوب دارفور (٤١) وغرب دارفور (١٠) ووسط دارفور (١١) وشمال دارفور (٣٦) مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك لجان الحماية الزراعية، ووزارة الزراعة، ومفوضي المحليات، والنازحين داخليا، من أجل تنفيذ اتفاقات وقف الأعمال العدائية واتفاقات السلام المحلية. وشملت المواضيع التي نوقشت في الاجتماعات تعزيز الإطار القانوني المتعلق بملكية الأراضي، وتهيئة بيئة مواتية للعودة، ومنع نشوب النزاعات بين جماعات الرحل والرعاة، والالتزام باتفاقات وقف الأعمال العدائية الموقعة وغيرها من اتفاقات السلام، والأثر الإيجابي لعملية جمع الأسلحة ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة إلى زيادة المناوشات المحلية التي وقعت بين المزارعين والرعاة الرحَّل واستلزمت المزيد من التفاعل مع اللجان المختلفة
تنظيم ٥ حملات توعية لنشر نتائج اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها مؤخراً في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في أوساط الشباب والنساء والنازحين داخليا	٩	حملات توعية نُظمت لنشر نتائج اتفاقات السلام التي جرى توقيعها مؤخراً، في جنوب دارفور (٧) وشرق دارفور (٢)
تنظيم ٢٠ اجتماعا مع قادة المجتمعات المحلية وممثلي الإدارة الأهلية والسلطات الحكومية المعنية لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية التي وُقِّعت مؤخرا	٩١	اجتماعا عُقدت في جنوب دارفور (٥٠) وشرق دارفور (٧) وغرب دارفور (١٤) ووسط دارفور (٢) وشمال دارفور (١٠) والخرطوم (٨) مع المزارعين، والرعاة الرحل، والعائدين طوعا، ومجالس الأجاويد، وقادة المجتمعات المحلية، والنازحين داخليا،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ومفوضي المحليات، وسلطات الولايات. وركزت الاجتماعات على رصد اتفاقات السلام الموقعة مؤخرا بين السلامات والفور، والسلامات والهبانية، ورعاة الرزيقات ومزارعي السلامات، وبرقد والزغاوة، والمساليت والفلاتة، والمهادي والبرقد، والسلامات والفلاتة، وركزت على آخر المستجدات المتعلقة باتفاقات السلام السابقة والمنازعات التي تجري بشأنها الوساطة ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة إلى زيادة اهتمام أفراد المجتمعات المحلية والعائدين طوعاً برصد تنفيذ اتفاقات السلام الموقعة مؤخرا وتلك الموقعة في فترات سابقة
تنظيم ١٠ اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي المؤثِّرين ومواطني دارفور في الخرطوم من أجل التداول بشأن حل النزاعات في دارفور	١٢	اجتماعات عُقدت في الخرطوم مع منظمات المجتمع المدني والجمعية الوطنية وقادة المجتمعات المحلية وعلمائها البارزين، لمناقشة السلام والاستقرار في المجتمعات المحلية، وأثر عملية جمع الأسلحة، وحماية المدنيين، وحالة النازحين داخليا، وبناء القدرات لتوفير فرص لكسب العيش
تنظيم ٦ جلسات مع آليات التنسيق في الولايات داخل مكاتب الولاة، من أجل معالجة العنف الطائفي، والمصالحة، وأنشطة بناء السلام	٢٤	اجتماعا عُقدت في جنوب دارفور (٦) ووسط دارفور (٣) وشرق دارفور (٨) وشمال دارفور (٢) والخرطوم (٥) مع آليات التنسيق على مستوى الولايات، في إطار الاستراتيجية الرامية إلى مواجهة العنف القبلي في دارفور. وركزت الاجتماعات على أهمية قيام العملية المختلطة بالتدخل المبكر، وتخفيف حدة النزاعات، وتحديد أولويات بناء السلام، والعلاقة بين المزارعين والرعاة، والتحديات المتعلقة بمواجهة العنف، وأوجه النقص في التمويل، وأوجه النقص في الخدمات الأساسية ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة أساسا إلى زيادة الطلبات المقدمة من مكاتب الولاة لمواجهة العنف القبلي
تنظيم ٦ حلقات عمل لبناء القدرات بشأن بناء السلام، و ٦ حلقات دراسية بشأن الحوكمة الرشيدة لفائدة الجهات المحلية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمسؤولون الحكوميون والسلطات المحلية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	٩	حلقات عمل لبناء القدرات بشأن بناء السلام عُقدت في جنوب دارفور، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والإدارة الأهلية، والنساء، والسلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ٣ حلقات دراسية بشأن الحكم الرشيد في وسط دارفور (١) وشرق دارفور (٢)

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر تجنيد أفرادها في جماعات مسلحة أو إجرامية

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٣-٢-١ زيادة عدد الشباب والنساء المشاركين في برامج إيجاد فرص العمل ومشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية (٢٠١٦/٢٠١٥: ٥٠٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢٥٥ ٢؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٥٠٠ ٢)	كان ما مجموعه ٦٩٢ من الشباب المعرضين للخطر، منهم ٣١٨ شابا و ٣٧٤ شابة، مستفيدين مباشرين من تنفيذ ٢٣ مشروعا من مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية التي أعدتها العملية المختلطة بالتعاون مع الجهات المحلية الشريكة في التنفيذ، بما فيها مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوزارات التنفيذية الحكومية، والسلطات الحكومية المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري. ووفرت المشاريع فرص عمل مؤقتة ودعما لأسباب المعيشة للمستفيدين المباشرين الـ ٦٩٢، ودعمت تعزيز سيادة القانون، والتعليم، وتنمية المجتمعات المحلية وإنعاشها. ويعزى انخفاض عدد المشاركين إلى أنه لم يبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى ٢٣ مشروعا من المشاريع الـ ٥٦ المتوخى تنفيذها أصلا لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية
٣-٢-٢ زيادة عدد أفراد المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين الذين يشتركون في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشاريع إعادة الاستيعاب في المجتمع (٢٠١٦/٢٠١٥: ٦ ٢٨٢؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢٧٩ ٤؛ ٢٠١٨/٢٠١٧: ٠٠٠ ٦)	شارك ما مجموعه ١٥٩ ٣ فردا في مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار المجتمعي في جميع ولايات دارفور، منهم ٤٦٧ ٢ مقاتلا سابقا من ولايات شمال دارفور وجنوبها وغربها ممن شاركوا في عمليات التسريح وتلقوا الدعم المخصص لإعادة الاستيعاب، و ٦٩٢ مستفيدا مباشرا ممن أُشركوا إما في التدريب على المهارات المهنية أو التدريب أثناء العمل من خلال أشغال التشييد والمشاركة في مشاريع تحسين سبل كسب الرزق. ويعزى انخفاض عدد المشاركين أساسا إلى التأخر في بدء بعض المشاريع الرامية إلى تحقيق استقرار في المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	*النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)*	*ملاحظات*
تنظيم ٤ اجتماعات مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهما من الشركاء المعنيين، من أجل تخطيط وتنسيق الدعم اللازم لتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين من الحركات الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم	٥	اجتماعات تنسيق مشتركة عُقدت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتخطيط والتنسيق من أجل التخطيط لتسريح أفراد الحركات المسلحة الموقعة ودعمه، وفقا لأحكام الترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم اجتماع لإجراء مناقشات أولية بشأن التسريح بين المفوضية وجيش تحرير السودان/القيادة العامة، الذي يُعدّ طرفا من الأطراف الرئيسية الموقعة على اتفاق كورون للسلام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم اجتماعين مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة للموافقة على المشاريع التي سُتنفَّذ لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية في ولايات دارفور الخمس	٢	من الاجتماعات عُقدا مع اللجنة المعنية بالموافقة على المشاريع، لمناقشة المشاريع التي وضعت بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وباقي الجهات المعنية
تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى المؤسسات الوطنية المعنية، بما في ذلك مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور؛ ودفع استحقاقات إعادة الإدماج لدعم تسريح المقاتلين السابقين	نعم	تم تقديم المساعدة التقنية واللوجستي إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في تسريح ٢ ٤٦٧ مقاتلاً سابقاً (منهم ٤٩٤ في شمال دارفور، و ٧٨٣ في جنوب دارفور و ١ ١٩٠ في غرب دارفور) وشمل الدعم المقدَّم تجهيز معسكر التسريح ومدفوعات إعادة الإدماج اللازمة لدعم تسريح المقاتلين السابقين
تعبئة الجهات صاحبة المصلحة، من خلال تنظيم حلقتي عمل، وتوفير الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية لمفوضية السودان لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل تنفيذ برنامج معني بسلامة المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة في دارفور	نعم	تم تيسير اجتماعات تنسيقية وتشاورية للفريق العامل المشترك التابع للعملية المختلطة وغيره من الجهات المعنية صاحبة المصلحة فيما يتعلق ببرنامج سلامة المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المساعدة التقنية والمشورة في صياغة ورقة مفاهيم متعلقة ببرنامج لجمع الأسلحة من أجل تنفيذ حملة حكومة السودان لجمع الأسلحة من المجتمعات المحلية
رسم خرائط المجتمعات المحلية المعرضة بوجه خاص في ولايات دارفور الخمس جميعها لخطر التجنيد في جماعات مسلحة أو إجرامية	لا	لم يجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديد المجتمعات المحلية المعرضة بوجه خاص لخطر التجنيد من جانب الجماعات المسلحة أو الجماعات الإجرامية
وضع وتنفيذ مشاريع لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية من أجل الحد من العنف المسلح، بالتعاون مع الشركاء المنفذين المحليين والشباب وقادة المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وفريق الأمم المتحدة القطري	٢٣	مشروعا من مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية (٩ في غرب دارفور و ٥ في شمال دارفور و ٤ في شرق دارفور و ٣ في وسط دارفور و ٢ في جنوب دارفور) نُفّذت بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية التي تتمثل في المنظمات المجتمعية المحلية والسلطات الحكومية المحلية وقيادات المجتمعات المحلية ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والوزارات الحكومية التنفيذية وفريق الأمم المتحدة القطري
تقديم المشورة التقنية إلى السلطات المحلية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل وضع الصيغة النهائية لخطط العمل على مستوى الولايات الرامية إلى منع وتسوية النزاعات القبلية	نعم	قدمت العملية المختلطة المشورة التقنية إلى السلطات المحلية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في وضع خطط عمل على مستوى الولايات ترمي إلى منع النزاعات القبلية وتسويتها

العنصر ٤: الدعم

٨٥ - عنصر الدعم مكلف بمهمة تقديم خدمات سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية لدعم العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات وتحقيق مكاسب في الكفاءة. قُدّم الدعم لقوام متوسطه ١١٥ مراقبا عسكريا و ٩٧٣ ١٠ من أفراد الوحدات العسكرية و ٠٨٤ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٥٧٨ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٦٨٤ موظفا دوليا و ٩٥٦ ١ موظفا وطنيا و ٩٥ موظفا مؤقتا و ١٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات. وشمل نطاق الدعم تنفيذ البرامج المتعلقة بالسلوك والانضباط والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، وخدمات الإدارة المالية، والرعاية الصحية، وصيانة المرافق المكتبية والسكنية وتشييدها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد، وسلامة الطيران، وتوفير الخدمات القانونية والأمنية على نطاق العملية المختلطة برمتها.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تزويد العملية المختلطة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية

مؤشرات الإنجاز المقررة	*مؤشرات الإنجاز الفعلية*
٤-١-١ النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/إجلاء المصابين) (٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٩ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٣ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ ٩٠ في المائة)	استخدمت العملية المختلطة ٧٤ في المائة من ساعات الطيران المعتمدة (عدا ساعات الطيران المتصلة بأنشطة البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين)
٤-١-٢ الالتزامات الملغاة في ميزانيات السنوات السابقة كنسبة مئوية من التزامات الفترات السابقة المرحَّلة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٤ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ ٥ في المائة)	الالتزامات الملغاة في ميزانيات السنوات السابقة شكلت ٨,٠ في المائة من التزامات الفترات السابقة المرحَّلة
٤-١-٣ متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٨,٩ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٣,١ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: بنسبة تقل أو تزيد بنقطتين عن ١١,٥ في المائة)	متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة بلغ ١٣,٣ في المائة
٤-١-٤ متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٩ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٨ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ ٣٣ في المائة)	متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين بلغ ٢٩ في المائة
٤-١-٥ متوسط عدد أيام العمل المخصصة للاستقدام من قوائم المرشحين المقبولين، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى إجراء الاختيار، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٩؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≤ ٤٨)	متوسط عدد أيام العمل المتعلقة بالاستقدام من قوائم المرشحين المقبولين بلغ ٥٢ يوم عمل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-٦ متوسط عدد أيام العمل المخصصة للاستقدام لشغل وظائف محددة، منذ إغلاق باب التقدم للوظيفة حتى إجراء الاختيار، لجميع عمليات اختيار الموظفين الدوليين (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٨٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ١٣٠)	متوسط عدد أيام العمل المتعلقة بالاستقدام لشغل وظائف محددة بلغ ١٨٤ يوم عمل
٤-١-٧ درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي لإدارة الدعم الميداني (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠)	حققت العملية المختلطة درجة تقييم بلغت ٦٥ في سجل الأداء البيئي لإدارة الدعم الميداني. وكان الاستخدام العام للوقود في العملية المختلطة متماشيا مع المستوى المتوسط؛ وكانت مستويات استهلاك المياه فيها فوق المتوسط في بلد به درجة متوسطة من الإجهاد المائي؛ وكان توليد النفايات فيها مرتفعا نسبيا. وكان أداء العملية جيدا فيما يتعلق بركيزتي التأثير الأوسع نطاقا ونظم الإدارة البيئية. وقُيّمت المواقع كلها باستخدام المنهجية المتفق عليها لتقييم المخاطر المتعلقة بإدارة المياه المستعملة والتخلص النهائي من النفايات، ولم تُحدد أي مخاطر كبيرة
٤-١-٨ النسبة المئوية لجميع حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سُويت وفقا للأهداف المقررة لمواجهة الحالات ذات الخطورة العالية والمتوسطة والمنخفضة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٨٥ في المائة)	قامت العملية المختلطة بتسوية ٧٩ في المائة من حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للأهداف المقررة لمواجهة الحالات ذات الخطورة العالية والمتوسطة والمنخفضة
٤-١-٩ الامتثال لسياسة إدارة المخاطر التي تهدد السلامة المهنية الميدانية (٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	حققت العملية المختلطة معدل امتثال نسبته ٤٠ في المائة لسياسة إدارة المخاطر التي تهدد السلامة المهنية الميدانية
٤-١-١٠ درجة التقييم الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استنادا إلى ٢٠ مؤشرا رئيسيا للأداء (٢٠١٥/٢٠١٦: ١ ٢٥٨؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ ٢٨٨؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ١ ٨٠٠)	حققت العملية المختلطة درجة تقييم بلغت ١ ٣٧٩ في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته إدارة الدعم الميداني استنادا إلى ٢٠ مؤشرا رئيسيا للأداء
٤-١-١١ النسبة المئوية لأفراد الوحدات في أماكن الإقامة التابعة للأمم المتحدة الممتثلة للمعايير في ٣٠ حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التفاهم الموقّعة (٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ١٠٠ في المائة)	كان ١٠٠ في المائة من أفراد الوحدات يقيمون في أماكن إقامة تابعة للأمم المتحدة ممتثلة للمعايير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
٤-١-١٢ الامتثال لمعايير الأمم المتحدة بشأن تسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتها (٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٦ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ≥ ٩٥ في المائة)	حققت العملية المختلطة الامتثال بنسبة ٩٩ في المائة لمعايير الأمم المتحدة بشأن تسليم حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين الخدمات		
تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تماشياً مع استراتيجية إدارة الدعم الميداني بشأن البيئة	نعم	نفذت العملية المختلطة خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تماشياً مع استراتيجية إدارة الدعم الميداني بشأن البيئة
دعم تنفيذ استراتيجية إدارة الدعم الميداني ومخططها لإدارة سلسلة الإمداد	نعم	واصلت العملية المختلطة دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة الدعم الميداني بشأن إدارة سلسلة الإمداد
خدمات الطيران		
تشغيل وصيانة ٢١ طائرة (٤ طائرات ثابتة الجناحين و ١٧ طائرة مروحية)		قامت العملية بتشغيل وصيانة ما يلي:
	٤	طائرات ثابتة الجناحين
	١٧	طائرة مروحية
توفير ما مجموعه ١٢ ٨٧٧ ساعة من ساعات الطيران المقررة (١٠ ٩٥٧ ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و ١ ٩٢٠ ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لتغطية جميع الخدمات، بما فيها نقل الركاب والبضائع وتسيير الدوريات وتنفيذ عمليات المراقبة والبحث والإنقاذ وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي		واستخدم ما مجموعه ٩ ٥٧٩ ساعة طيران تشمل ما يلي:
	٨ ٨٧٣	ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران التجاري
	٧٠٦	ساعات طيران من مقدمي خدمات الطيران العسكري
		يعزى انخفاض استخدام ساعات الطيران عما كان مقررا أساسا إلى محدودية نشر طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض، وسوء الأحوال الجوية، والقيود المفروضة على الطيران
الإشراف على الامتثال لمعايير سلامة الطيران لما عدده ٢١ طائرة و ٣٥ مطارا وموقعا لهبوط الطائرات		اضطلعت العملية المختلطة بمراقبة معايير سلامة الطيران بخصوص:
	٢١	طائرة
	٣٥	مطارا وموقع هبوط
الخدمات المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإبلاغ		
توفير الخدمات المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإبلاغ لميزانية قدرها ٩٤٨,٨ مليون دولار، في حدود السلطة المفوضة	نعم	قدمت العملية المختلطة الخدمات المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإبلاغ بخصوص ميزانية قدرها ٩١٠,٩ ملايين دولار، تماشياً مع السلطة المفوضة
الخدمات المتعلقة بالأفراد المدنيين		
تقديم خدمات الموارد البشرية لقوام متوسطه ٨٩٤ ٢ فرداً من الأفراد المدنيين (٧٠٠ موظف دولي و ٩٨٦ ١ موظفا وطنيا و ٩٣ موظفا في وظائف مؤقتة و ١١٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والسفر،		قدمت العملية خدمات الموارد البشرية إلى ٨٥٥ ٢ فرداً من الأفراد المدنيين في المتوسط يتألفون من:
	٦٨٤	موظفا دوليا
	١ ٩٥٦	موظفا وطنيا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، والتدريب، وإدارة أداء الموظفين، تماشياً مع السلطة المفوضة	٩٥	موظفا في وظائف مؤقتة
	١٢٠	متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
الخدمات المتعلقة بالمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية		
تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما عدده ١١٢ موقعاً تابعا للبعثة في ٤٠ مكانا	نعم	قُدمت خدمات الصيانة والتصليح لما عدده ١١٢ موقعا تابعا للبعثة في ٤٠ مكانا
تنفيذ ١١ مشروع بناء وتجديد وتعديل، وتصليح وصيانة ١١٢ كيلومترا من الطرق و ٥ مطارات و ٣١ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر	نعم	نفذت العملية المختلطة ١٢ مشروعا من مشاريع البناء والتجديد والتعديل، وقامت بإصلاح وصيانة ١١٢ كيلومترا من الطرق و ٤ مطارات و ٣١ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
تشغيل وصيانة ٢٣٥ ١ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٢٣٥ ١ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة، بالإضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ١١٠ آبار/حفر لتجميع المياه و ٢٤٨ محطة تنقية/ معالجة)، وتقديم خدمات الدعم لما عدده ١٠٨ مرافق في ١١٢ موقعا	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (بما في ذلك ١٠٠ بئر/حفرة لتجميع المياه و ١١٠ محطات تنقية/ معالجة)، وقدمت خدمات الدعم للمرافق في ١١٢ موقعا يعزى انخفاض عدد مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها التي جرى تشغيلها وصيانتها أساسا إلى الاستعاضة عن المحطات ذات السعة التشغيلية الصغيرة بمحطات ذات سعة تشغيلية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تقديم خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها في ١١٢ موقعا	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها في ١١٢ موقعا
خدمات إدارة الوقود		
إدارة عملية توريد وتخزين ٤٤,٢ مليون لتر من الوقود (١٢,٤ مليون لتر للعمليات الجوية، و ٤,٦ ملايين لتر للنقل البري، و ٢٧,٢ مليون لتر للمولدات الكهربائية) ومن الزيوت ومواد التشحيم في نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ٢٦ موقعا	٤٢,٧ مليون	لتر من وقود الديزل تم تخزينها وتوريدها، تشمل ما يلي:
	٨,٥ ملايين	لتر للعمليات الجوية
	٤,٨ ملايين	لتر للنقل البري
	٢٩,٤ مليون	لتر للمولدات الكهربائية
		وقامت العملية المختلطة أيضا بإدارة توريد وتخزين الزيوت ومواد التشحيم بين نقاط التوزيع ومرافق التخزين في ٢٦ موقعا

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية		
توفير ١٧٩ ٥ جهازا لاسلكيا محمولا و ٤٦٨ ٢ جهازا لاسلكيا منقولا للمركبات و ٤٤ محطة قاعدية وتقديم خدمات الدعم المتعلقة بها	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات الدعم إلى ١٧٩ ٥ جهازا لاسلكيا محمولا و ٤٦٨ ٢ جهازا لاسلكيا منقولا للمركبات و ٤٤ من الأجهزة اللاسلكية ذات المحطة القاعدية
تشغيل وصيانة مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي
تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية وبالفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٩٥ محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا، و ١٤٢ مقسما هاتفيا، و ١٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٤٩ محطة طرفية للشبكة العالمية العريضة النطاق، وتوفير ٣٠٢ من خطط خدمات الهاتف الساتلي والمحمول	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك ٥٩ محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا، و ١٤٢ مقسما هاتفيا، و ١٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٤٩ محطة طرفية للشبكة العالمية العريضة النطاق، وتوفير ٣٠٢ من خطط خدمات الهاتف الساتلي والمحمول
توفير ٨٢٥ ٤ جهازا حاسوبيا و ٧١٩ طابعة لقوام متوسطه ٥٣٨ ٤ مستعملا نهائيا مدنيا وعسكريا، بالإضافة إلى ٥٨٨ جهازا حاسوبيا و ٥٥ طابعة لتوفير خدمات الربط لأفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم المتعلّقة بها	نعم	وفرت العملية المختلطة ٣٠٢ ٤ من الأجهزة الحاسوبية و ٦٣٨ طابعة لقوام متوسطه ٤٣٦ ٤ مستخدما نهائيا من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافةً إلى ٤١٣ جهازاً حاسوبياً و ٥٥ طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات وقدمت خدمات الدعم لها فضلا عن خدمات مشتركة أخرى
تقديم خدمات الدعم والصيانة لما عدده ٤٠ شبكة محلية وشبكة موسعة في ١١٤ موقعاً	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات الدعم والصيانة لما عدده ٤٠ شبكة محلية وشبكة موسعة في ١١٤ موقعاً
تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة ١٨٠ ٤٩٣ كيلومترا مربعا وتعهد طبقات المعلومات الطبوغرافية والمواضيعية وإعداد ٥٠٠ ٧ خريطة	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بتحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة ١٨٠ ٤٩٣ كيلومتراً مربعاً، وتعهد طبقات المعلومات الطبوغرافية والمواضيعية وإصدار ٠٦٩ ٥ خريطة
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (٤ عيادات/مستوصفات من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني)، وتوفير خدمات الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (٤٢ عيادة من المستوى الأول، ومستشفى من المستوى الثاني ومستشفى من المستوى الثالث) في ٢٣ موقعا، وتعهّد ترتيبات تعاقدية مع ٤ مستشفيات/عيادات	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة للمرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (٤ عيادات/مستوصفات من المستوى الأول ومستشفى واحد من المستوى الثاني)، وقدمت خدمات الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (٤٢ عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الثاني ومستشفى واحد من المستوى الثالث) في ٢٣ موقعا، وتعهّد الترتيبات التعاقدية مع ٤ مستشفيات/عيادات
تعهّد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى ٤ مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع خارج منطقة البعثة	نعم	تعهّدت العملية المختلطة ترتيبات الإجلاء الطبي في ٤ مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع خارج منطقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		البعثة (مستشفى واحد في كل من القاهرة ودبي بالإمارات العربية المتحدة، ومستشفيان في نيروبي)
خدمات إدارة سلسلة الإمداد		
توفير الدعم لخدمات إدارة سلسلة الإمداد، بما في ذلك دعم عمليات التخطيط والتوريد من أجل شراء بضائع وسلع أساسية تقدّر قيمتها بمبلغ ٧٢,٩ مليون دولار؛ وتولي مهام الاستلام والإدارة والتوزيع اللاحق لكمية تصل إلى ١١ ٠٢٣ طنّا من البضائع داخل منطقة البعثة؛ وتولي مهام الإدارة والمحاسبة والإبلاغ المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، والمعدات دون العتبة التي تبلغ مجموع تكلفتها التاريخية ٩٥١,٣ مليون دولار، وذلك في حدود السلطة المفوضة	نعم	قدمت العملية المختلطة الدعم لخدمات إدارة سلسلة الإمداد، بما في ذلك دعم عمليات التخطيط والتوريد من أجل شراء بضائع وسلع أساسية تقدّر قيمتها بمبلغ ١١٤ مليون دولار؛ وتولت مهام الاستلام والإدارة والتوزيع اللاحق لكمية تصل إلى ١١ ٨٧٨ طنّا من البضائع داخل منطقة البعثة؛ وتولت إدارة ممتلكات ومنشآت ومعدات ومخزونات مالية وغير مالية ومعدات مصنفة دون العتبة المحددة تبلغ تكلفتها الإجمالية الأصلية ٩٠٧,٥ ملايين دولار، وإعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها، تماشياً مع السلطة المفوضة لها
الخدمات المتعلقة بالأفراد النظاميين		
توفير خدمات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام متوسطه ١٣ ٣٣٠ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١١٨ مراقبا عسكريا، و ١٠ ٥٨١ فردا من أفراد الوحدات و ١ ٠٤٩ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ٥٨٢ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة)، و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات		توفير خدمات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام متوسطه:
	١١٥	من المراقبين العسكريين
	١٠ ٩٧٣	من أفراد الوحدات
	١ ٠٨٤	من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	١ ٥٧٨	من أفراد وحدات الشرطة المشكلة
	٦	من الأفراد المقدمين من الحكومات
تنفيذ عمليات تفتيش وتحقق وإبلاغ في مجال الامتثال المتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي شملت ٣٧ وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكّلة في ٣٤ موقعا	نعم	قامت العملية المختلطة بالتحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي في ٣٧ من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٣٤ موقعاً ورصدها وتفتيشها
توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه المعبأة لقوام متوسطه ١٢ ١٦٣ فردا من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة	نعم	قامت العملية المختلطة بتوريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه المعبأة لقوام متوسطه ١٠ ٧٠٣ من أفراد الوحدات العسكرية و ١ ٥٧٨ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تقديم الدعم لتجهيز المطالبات، بما في ذلك طلبات السفر الرسمي والاستحقاقات، لقوام متوسطه ١٣ ٣٣٠	نعم	قدمت العملية المختلطة الدعم لتجهيز المطالبات، بما في ذلك طلبات السفر الرسمي والاستحقاقات، لقوام

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات		متوسطه ٧٥٦ ١٣ فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات
خدمات إدارة المركبات والنقل البري		
تشغيل وصيانة ٩٤٠ ١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة (بما فيها ٩٧٢ مركبة ركاب خفيفة، و ٤٧٥ مركبة للأغراض الخاصة، و ١٣ سيارة إسعاف و ٢٦ مركبة مدرعة و ٤٥٤ مركبة من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى)، و ١٥٥ ٤ مركبة مملوكة للوحدات، و ٣٧ ورشة ومرفق تصليح، وتوفير خدمات النقل وخدمة حافلات النقل المكوكي	٠٩٦ ٢	مركبة مملوكة للأمم المتحدة جرى تشغيلها وصيانتها، وتشمل ٠٥٤ ١ مركبة ركاب خفيفة، ٥١٦ مركبة للأغراض الخاصة و ١٣ سيارة إسعاف و ٢٦ مركبة مدرعة و ٤٨٧ مركبة من المركبات المتخصصة والمقطورات والملحقات الأخرى
	٣٤٢ ٣	مركبة مملوكة للوحدات و ٣٧ ورشة ومرفق تصليح جرى تشغيلها وصيانتها، وجرى تقديم خدمات النقل وخدمة حافلات النقل المكوكي. ويعزى انخفاض عدد المركبات المملوكة للوحدات أساسا إلى إعادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة إلى أوطانها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
الأمن		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	توفير خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
إجراء تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق العملية المختلطة، بما في ذلك إجراء مسح أمني يشمل ٤٦٢ مكان إقامة	نعم	أجريت تقييمات أمنية، بما في ذلك ٥٨٤ عملية مسح أمني لأماكن الإقامة
تنظيم ما مجموعه ٣٢٥ ٦ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ والتدريب التوجيهي في مجال الأمن وتدريبات/تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد	٨٤٣ ٣	دورة إعلامية نُظمت بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ والتدريب التوجيهي في مجال الأمن وتدريبات/تمارين أولية على التعامل مع الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد يعزى انخفاض عدد الدورات الإعلامية عما كان مقررا أساسا إلى خفض عدد الأفراد النظاميين خلال الفترة المشمولة بالتقرير
السلوك والانضباط		
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، من خلال الوقاية، بما يشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية	نعم	نفذت العملية المختلطة برنامجا للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، من خلال الوقاية، بما يشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز		
تشغيل وصيانة ٥ مرافق توفر لجميع أفراد البعثة في ٢٠ موقعا خدمات المشورة والفحص الطوعيّين والسرّيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ برامج لتوعية جميع أفراد البعثة بشأن هذا الفيروس، بطرق منها تثقيف الأقران	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٥ مرافق لتقدم خدمات المشورة والفحص الطوعيّين والسرّيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وتم توفير برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة في ٢٠ موقعا، عن طريق التدريب التمهيدي، والتدريب على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، والتثقيف عن طريق الأقران، ودورات تدريبية متخصصة بشأن عدة مواضيع، من قبيل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

			الفرق	
	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٥ ٤١٧,٠	٥ ٢٨٠,٨	١٣٦,٢	٢,٥
الوحدات العسكرية	٣٧٥ ٢٦٢,٨	٣٧٢ ١٧٩,٢	٣ ٠٨٣,٦	٠,٨
شرطة الأمم المتحدة	٤٨ ٠٨٠,٣	٥١ ٩٦٨,٩	(٣ ٨٨٨,٦)	(٨,١)
وحدات الشرطة المشكلة	٥٧ ٥٥٣,٣	٥٧ ٤١٥,٩	١٣٧,٤	٠,٢
المجموع الفرعي	**٤٨٦ ٣١٣,٤**	**٤٨٦ ٨٤٤,٨**	**(٥٣١,٤)**	**(٠,١)**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٥٣ ٠٤٥,٤	١٥١ ٧٧٦,٦	١ ٢٦٨,٨	٠,٨
الموظفون الوطنيون	٧٩ ٧٧٧,٥	٨٢ ٥٩٧,٧	(٢ ٨٢٠,٢)	(٣,٥)
متطوعو الأمم المتحدة	٥ ٣٥٦,٤	٥ ٢٧٨,٤	٧٨,٠	١,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٥ ٨١٢,٠	٦ ٩٠٦,٠	(١ ٠٩٤,٠)	(١٨,٨)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٧٨,٧	٣٥,١	٢٤٣,٦	٨٧,٤
المجموع الفرعي	**٢٤٤ ٢٧٠,٠**	**٢٤٦ ٥٩٣,٧**	**(٢ ٣٢٣,٧)**	**(١,٠)**
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٢٣٣,٠	٣٩,٨	١٩٣,٢	٨٢,٩
السفر في مهام رسمية	٢ ٨٥١,٧	٣ ٠٨٦,٨	(٢٣٥,١)	(٨,٢)
المرافق والهياكل الأساسية	٥٢ ٩٤٩,١	٥٧ ٣٦١,٩	(٤ ٤١٢,٨)	(٨,٣)
النقل البري	٧ ٧٩٣,٧	٨ ٦٦٧,٩	(٨٧٤,٢)	(١١,٢)
العمليات الجوية	٦٥ ٥٨٨,٢	٦٢ ٧٨٧,٧	٢ ٨٠٠,٥	٤,٣
العمليات البحرية	–	٤٧١,٠	(٤٧١,٠)	–
الاتصالات	١٠ ٨٠٥,٠	٩ ٣١١,٧	١ ٤٩٣,٣	١٣,٨
تكنولوجيا المعلومات	٩ ١٥٧,٢	٨ ٧٦٤,٢	٣٩٣,٠	٤,٣
الخدمات الطبية	٩٤٦,٠	٧٤٥,٧	٢٠٠,٣	٢١,٢
المعدات الخاصة	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٠ ٠٣٣,٩	٢٣ ٥٨٩,٢	٦ ٤٤٤,٧	٢١,٥
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**١٨٠ ٣٥٧,٨**	**١٧٤ ٨٢٥,٩**	**٥ ٥٣١,٩**	**٣,١**

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)=(١)-(٢)	النسبة المئوية (٤)=(٣)÷(١)
إجمالي الاحتياجات	**٩١٠ ٩٤١,٢**	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٢ ٦٧٦,٨**	**٠,٣**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ١٦٤,٦	٢٤ ٦٧٤,٠	(٥٠٩,٤)	(٢,١)
صافي الاحتياجات	**٨٨٦ ٧٧٦,٦**	**٨٨٣ ٥٩٠,٤**	**٣ ١٨٦,٢**	**٠,٤**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٩١٠ ٩٤١,٢**	**٩٠٨ ٢٦٤,٤**	**٢ ٦٧٦,٨**	**٠,٣**

باء – معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٨٦ ٣١٣ ٤	٥٣٥ ٠	٤٨٦ ٨٤٨ ٤
ثانيا – الموظفون المدنيون	٢٤٤ ٢٧٠ ٠	٢ ٣٢٣ ٧	٢٤٦ ٥٩٣ ٧
ثالثا – التكاليف التشغيلية	١٨٠ ٣٥٧ ٨	(٢ ٨٥٨ ٧)	١٧٧ ٤٩٩ ١
المجموع	**٩١٠ ٩٤١ ٢**	–	**٩١٠ ٩٤١ ٢٠**
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات			**٠,٣**

٨٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُلقت موارد مالية إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، لتغطية الاحتياجات الزائدة عما كان مقررا لأفراد شرطة الأمم المتحدة بسبب ارتفاع متوسط المعدلات الشهرية لنشر القوات عما كان مقررا. ونُقلت أيضا موارد مالية إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، لتغطية ما يلي: (أ) التكاليف العامة للموظفين الوطنيين التي كانت أعلى من المتوقع؛ و (ب) زيادة مستوى بدل الخطر للموظفين الوطنيين، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفقا لقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ و(ج) التكاليف المخصصة للعملية المختلطة للاستعانة بمساعدة مؤقتة عامة فيما يتعلق بأنشطة الدعم المتصلة بالتوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووقف تشغيل نظام غاليليو، ومشروع إدارة سلسلة الإمداد، ومشاريع أخرى شاملة لعدة قطاعات. وتسنى نقل الموارد المالية من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، أساسا بسبب انخفاض الاحتياجات في فئات الإنفاق المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى والعمليات الجوية والاتصالات.

جيم – نمط الإنفاق الشهري

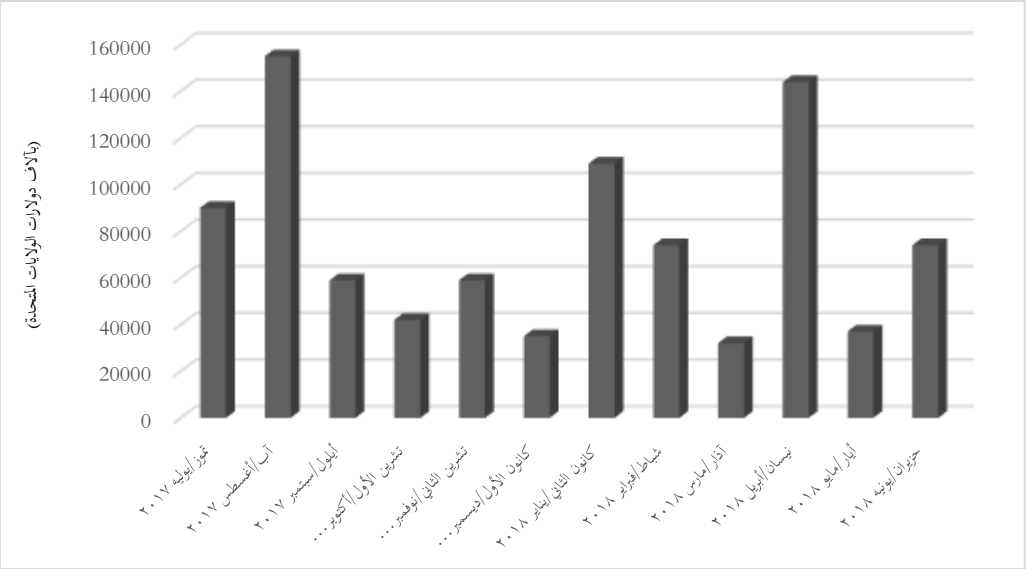

٨٧ - يعزى ارتفاع النفقات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٨ أساسا إلى إنشاء التزامات لسداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة بالمعدلات القياسية والمطالبات المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي.

دال – الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ*
إيرادات الاستثمار	٢ ٧٨١,٦
الإيرادات الأخرى/المتنوعة	٦٥٩,٨
التبرعات النقدية	–
تسويات الفترات السابقة	–
إلغاء التزامات الفترات السابقة	٩ ٢٤٤,٤
المجموع	**١٢ ٦٨٥,٨**

هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*الإنفاق*
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٦٥ ٠٧٠ ٢
وحدات الشرطة المشكلة	١٣ ٩٨٢ ٩
المجموع الفرعي	**٧٩ ٠٥٣ ١**
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	٤٨ ٢٣٥ ٣
وحدات الشرطة المشكلة	٦ ٢٨١ ٩
المجموع الفرعي	**٥٤ ٥١٧ ٢**
المجموع	**١٣٣ ٥٧٠ ٣**

العوامل المتعلقة بالبعثة	*النسبة المئوية*	*تاريخ بدء النفاذ*	*تاريخ آخر استعراض*
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢،٦	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١ تموز/يوليه ٢٠١٧
عامل ظروف التشغيل المكثف	٣،٨	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١ تموز/يوليه ٢٠١٧
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٣،٧	١ تموز/يوليه ٢٠١٧	١ تموز/يوليه ٢٠١٧
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٠ إلى ٣,٥		

واو – قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ*
اتفاق مركز القوات[أ]	٢ ٣٩١,٣
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٢ ٣٩١,٣**

(أ) يشمل قيمة الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان (٨٥٩ ٨٢٧ دولار) والخدمات المقدمة وفقاً لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك حقوق الهبوط في المطارات، ورسوم المغادرة/الوصول في المطارات (٦٧٣ ٣١٣ ١ دولار)، ورسوم تسجيل المركبات (٨١١ ٢٤٩ دولار).

رابعا – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المراقبون العسكريون	١٣٦,٢	٢,٥

٨٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض النفقات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة نظرا لارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٣,٤ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١ في المائة، ويقابله جزئيا ارتفاع تكاليف تذاكر السفر الفعلية عن التكاليف المدرجة في الميزانية للسفر لأغراض التناوب.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الوحدات العسكرية	٣ ٠٨٣,٦	٠,٨

٨٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تأخر إعادة وحدتين عسكريتين إلى الوطن وإلى انخفاض تكاليف إعادة عدد من الوحدات العسكرية إلى الوطن عن التكاليف المدرجة في الميزانية؛ و (ب) انخفاض تكاليف السفر لأغراض التناوب والإعادة إلى الوطن، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التوسع في استخدام الطائرات المستأجرة على المدى الطويل، مما أدى إلى انخفاض تكاليف إعادة التمركز وإلى انخفاض تكاليف السفر لأغراض تناوب عدد من الوحدات العسكرية عن التكاليف المدرجة في الميزانية؛ و (ج) زيادة العجز في قدرات الاكتفاء الذاتي عما كان متوقعا. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع التكاليف لتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية والمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، ويعزى ذلك أساسا إلى تأخر إعادة وحدتين عسكريتين إلى الوطن.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
شرطة الأمم المتحدة	(٣ ٨٨٨,٦)	(٨,١)

٩٠ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع متوسط معدلات النشر الشهري للقوات عما كان مقررا نتيجة لبطء وتيرة التخفيض التدريجي المقرر لأفراد شرطة الأمم المتحدة عما كان مقررا، بسبب

(١) عبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن ٥ في المائة أو ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الاعتبارات الأمنية. وتعزى زيادة الاحتياجات أيضـــا إلى ارتفاع تكاليف التذاكر الفعلية عن التكاليف المدرجة في الميزانية للسفر لأغراض التناوب.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
وحدات الشرطة المشكلة	١٣٧,٤	٠,٢

٩١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض تكاليف إعادة وحدتين من وحدات الشـرطة المشـكلة إلى الوطن عن التكاليف المدرجة في الميزانية. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع التكاليف عما كان مدرجا في الميزانية بالنسبة للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، وانخفاض الاقتطاعات الفعلية المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشـرها أو نشـر معدات مملوكة للوحدات غير صـالحة للاسـتعمال، المطبقة على سداد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة، تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الدوليون	١ ٢٦٨,٨	٠,٨

٩٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ١٣,٣ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١١,٥ في المائة. وقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئيا ارتفاع التكاليف العامة للموظفين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عما كان متوقعا.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الوطنيون	(٢ ٨٢٠,٢)	(٣,٥)

٩٣ - يعزى ارتفاع الاحتياجات في المقام الأول إلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين عن المتوقع وإلى الزيادة في مسـتوى بدل المخاطر للموظفين الوطنيين، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفقا لقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين، ويعزى ذلك أسـاسـا إلى انخفاض المتوسـط الفعلي لمسـتوى رتب الموظفين الوطنيين في العملية عما كان مدرجا في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المساعدة المؤقتة العامة	(١ ٠٩٤,٠)	(١٨,٨)

٩٤ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى التكاليف المخصصة للعملية المختلطة للاستعانة بمساعدة مؤقتة عامة فيما يتعلق بأنشطة الدعم المتصلة بالتوسعة ٢ لنظام أوموجا، ووقف تشغيل نظام غاليليو، ومشروع إدارة سلسلة الإمداد، ومشاريع أخرى شاملة لعدة قطاعات، وإلى ارتفاع التكاليف العامة للموظفين عن المتوقع. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا انخفاضُ الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض مستوى رتب موظفي الخدمات العامة الوطنيين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة في العملية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الأفراد المقدمون من الحكومات	٢٤٣,٦	٨٧,٤

٩٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تسجيل النفقات تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة عما كان متوقعا.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الخبراء الاستشاريون	١٩٣,٢	٨٢,٩

٩٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تسجيل النفقات المتعلقة بحصة العملية المختلطة في مشروع مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ تحت فئة المرافق والهياكل الأساسية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
السفر في مهام رسمية	(٢٣٥,١)	(٨,٢)

٩٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى زيادة تواتر السفر لأغراض إغلاق مواقع الأفرقة، وإنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في غولو، وتقديم الدعم العملياتي من جانب مختلف عناصر دعم البعثة لضمان سلاسة تقديم جميع خدمات الدعم في جميع أنحاء منطقة البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المرافق والهياكل الأساسية	(٤ ٤١٢,٨)	(٨,٣)

٩٨ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاستهلاك الفعلي إلى ٢٩,٤ مليون لتر من وقود المولدات الكهربائية، مقارنة بالكمية المدرجة في الميزانية وقدرها ٢٤,٥ مليون لتر؛ و (ب) ارتفاع المتوسط الفعلي لأسعار الوقود إلى ٠,٩٨ دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وقدره ٠,٩١ دولار للتر الواحد؛ و (ج) ارتفاع مستوى شراء وحدات الاغتسال عما كان مقررا لدعم إنشاء قاعدة العمليات المؤقتة في غولو وللاستعاضة عن الوحدات المتقادمة في المواقع الأخرى التابعة للعملية؛ و (د) الخدمات الأمنية بسبب ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في أماكن خارج مباني العملية المختلطة عما كان مقررا. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف خدمات الصيانة عن المتوقع؛ و (ب) انخفاض نفقات الخدمات المعمارية وخدمات الهدم عما كان مقررا، ويعزى ذلك أساسا إلى إرجاء بعض مشاريع التشييد؛ و (ج) إلغاء الشراء المقرر لنظام لمعالجة المياه ذي سعة كبيرة؛ و (د) انخفاض معدل شراء قطع الغيار واللوازم عما كان مقررا، ويعزى ذلك أساسا إلى توافر المخزونات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
النقل البري	(٨٧٤,٢)	(١١,٢)

٩٩- تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم، وذلك أساسا بسبب زيادة استخدام مركبات النقل البري لإعادة تشكيل العملية المختلطة، وارتفاع متوسط السعر الفعلي إلى ٠,٩٧ دولار للتر الواحد من وقود الديزل، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية وقدره ٠,٩١ دولار للتر الواحد.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات الجوية	٢ ٨٠٠,٥	٤,٣

١٠٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عن المتوقع، وذلك أساسا بسبب النشر المحدود لأربع طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض وسوء الأحوال الجوية والقيود المفروضة على الرحلات الجوية. وأدى انخفاض عدد ساعات الطيران عن المتوقع إلى انخفاض تكاليف ساعات الطيران، وانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع تكاليف الأسطول المضمونة بالنسبة للطائرات الثابتة الأجنحة والطائرات المروحية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات البحرية	(٤٧١,٠)	–

١٠١ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى شراء حاويات بحرية لتخزين المرافق الجاهزة الصنع ولنقل لوازم أماكن الإقامة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الاتصالات	١ ٤٩٣,٣	١٣,٨

١٠٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار، وذلك أساسا بسبب إضفاء الطابع المركزي على شبكة تيترا؛ و (ب) إنهاء عقد السواتل وغيرها من الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات نتيجة لإغلاق مواقع الأفرقة؛ و (ج) انخفاض النفقات المتعلقة بخدمات الإعلام والطباعة والنسخ. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا ارتفاع التكاليف المتعلقة بشراء معدات الاتصالات لتحسين الاتصال وتعزيز الأمن.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
تكنولوجيا المعلومات	٣٩٣,٠	٤,٣

١٠٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض معدل شراء قطع الغيار واللوازم عما كان مقررا، ويعود ذلك أساسا إلى توافر المخزونات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الخدمات الطبية	٢٠٠,٣	٢١,٢

١٠٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض معدل شراء اللوازم الطبية عما كان مقررا بسبب الصعوبات التي تواجه في عملية التخليص الجمركي.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦ ٤٤٤,٧	(٢١,٥)

١٠٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تنفيذ الأنشطة البرنامجية الأخرى عما كان متوقعا؛ و (ب) انخفاض تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة به بسبب استخدام المركبات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة بدلا من الاستعانة بمتعاقدين خارجيين في مجال الخدمات اللوجستية لنقل البضائع داخل دارفور؛ و (ج) انخفاض النفقات المتعلقة بالرسوم المصرفية بسبب انخفاض عدد الأفراد النظاميين و المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٦ - يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٦٧٦ ٢ دولار المتبقي من اعتمادات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى المتعلقة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، البالغة ٨٠٠ ٦٨٥ ١٢ دولار، المتأتية من إيرادات الاستثمار (٧٨١ ٦٠٠ ٢ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٨٠٠ ٦٥٩ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٤٠٠ ٢٤٤ ٩ دولار).